صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الرابع عشر – يوليو 2021

تحديث توقعات النمو والتضخم

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار الرابع عشر - يوليو 2021

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية 4

اتجاهات النمو العالمي 4

أسعار الفائدة والصرف 8

التجارة الدولية 9

المخاطر الاقتصادية 10

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2021-2022 14

النمو الاقتصادي 14

اتجاهات تطور الأسعار المحلية 35

الملاحق 42

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2022) 42

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2013 – 2022) 43

ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية
(2022- 2021)

• • •

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عام 2020 بداية التعافي التدريجي من التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، لاسيما في ظل تسارع عمليات إنتاج اللقاحات وبدء حملات تلقيح السكان في مختلف دول العالم. بناء عليه رفعت المؤسسات الدولية تقديراتها لمستويات النمو الاقتصادي المتوقع خلال عام 2021 إلى ما يتراوح بين 5.4 إلى 6.0 في المائة وسط مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي تقودها بعض الاقتصادات الكبرى على مستوى العالم.

تشير التقديرات في **أسواق النفط الدولية** إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على النفط بنحو 6.0 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021 بما يدعم التعافي المرتقب للأنشطة الاقتصادية وهو ما سيعمل إلى جانب استمرار العمل باتفاق "أوبك+" على زيادة أسعاره في الأسواق الدولية.

أسفرت جائحة كورونا عن **انكماش الاقتصادات العربية** بنسبة 4.8 في المائة في عام 2020، كنتيجة لانكماش كل من الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بنسبة 5.7 في المائة، والمستوردة له بنسبة 2.8 في المائة. من المتوقع تعافي الاقتصادات العربية بداية من عام 2021 من تداعيات جائحة كورونا مستفيدةً من تواصل عمليات التلقيح عالمياً وإقليمياً، ومن تعافي الطلب الخارجي، وتحسن مستويات الثقة، وتعافي أسواق النفط العالمية، ومن تواصل وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتجاوز الاختلالات الهيكلية وضمان الانضباط المالي والاستدامة المالية. إضافة إلى ما سبق ستستفيد الاقتصادات العربية كذلك خلال أفق التوقع خلال عام 2021 من تواصل السياسات التيسيرية المحفزة للنمو والتشغيل ومن حزم الدعم المالي المُقدمة لاسيما من قبل الدول العربية التي يتوفر لديها حيز مالي مواتي والتي حرصت خلال عام 2021 على مد العمل بعدد من الإجراءات التي من شأنها التخفيف من تبعات الجائحة على الأسر والشركات وهو ما رفع من قيمة حزم التحفيز المُتبناة من قبل الدول العربية منذ بداية الجائحة وحتى النصف الأول من شهر يوليو من عام 2021 إلى نحو 344 مليار دولار

استناداً إلى ما سبق من المتوقع **نمو الاقتصادات العربية** بنسبة تقارب 2.9 في المائة، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3.6 في المائة في عام 2022 مع تواصل تعافي الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ونجاح حملات التلقيح عالمياً وإقليمياً. في هذا الإطار، من المتوقع نمو مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط بنسبة تقارب 2.8 في المائة العام الجاري وارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 3.5 في المائة العام المقبل في ظل التحسن النسبي في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، والتعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. أما مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فمن المتوقع تسجيلها لنمو بحدود 2.9 في المائة العام الجاري، ومواصلة معدل نمو دول المجموعة الارتفاع إلى مستوى 3.8 في المائة العام المقبل، بفعل عدد من العوامل يأتي على رأسها تحسن الطلب الخارجي ومضي دول المجموعة قدماً في تنفيذ العديد من الأصلاحات الضرورية لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

من المتوقع أن يتأثر **المستوى العام للأسعار** بالدول العربية كمجموعة خلال عامي 2021 و2022 بتواصل الآثار الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها المباشرة على سلاسل الإنتاج والتوزيع والأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية وبشكل خاص النفط، إضافة إلى أثر الإجراءات الصحية المُتبناة على النشاط الاقتصادي ومستويات العرض والطلب.

علاوة على ما سبق من المتوقع أن يساهم التخفيف التدريجي للقيود والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي وزيادة مستويات الأجور في زيادة مستويات الطلب في بعض الدول العربية خلال أفق التوقع، وهو ما قد يولد ضغوطاً تضخمية في بعض الدول العربية. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية كنتيجة لتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي. إضافة إلى توقع تأثر المستوى العام للأسعار بأثر التقلبات المناخية على المحاصيل الزراعية في بعض الدول العربية، الأمر الذي يوثر على حجم المعروض من بعض السلع الغذائية.

في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع بقاء معدل التضخم في الدول العربية عند مستوى مرتفع خلال عام 2021 يبلغ نحو 11.0 بالمائة، بينما يتوقع تراجعه خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 6.1 في المائة.

أولا: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عام 2020 بداية التعافي من التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا لاسيما في ظل تسارع عمليات إنتاج اللقاحات وبدء حملات تلقيح السكان في مختلف دول العالم. بناء عليه، رفعت المؤسسات الدولية تقديراتها لمستويات النمو الاقتصادي المتوقع خلال عام 2021 إلى ما يتراوح بين 5.4 إلى 6.0 في المائة وسط مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي تقودها بعض الاقتصادات الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وعدد من الاقتصادات الصاعدة الأخرى التي من المتوقع نموها وفق تقديرات صندوق النقد الدولي بما يتراوح بين 6.2 و8.4 في المائة، فيما تشهد الدول النامية تعافياً بطيئاً وهشاً. رغم ذلك لا تزال المسارات المستقبلية للتعافي الاقتصادي يشوبها قدر كبير من عدم اليقين تتعلق في المقام الأول بمسار الجائحة خصوصاً بعد ظهور سلالات جديدة من الفيروس في بعض مناطق العالم. بالإضافة إلى ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين حول مسار النمو الأساسي في أعقاب عام 2021، لاسيما بعد قيام الحكومات بالسحب التدريجي لحزم السياسات التحفيزية، وتجلي عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية سواءً تلك التي كان الاقتصاد العالمي يعاني منها قبل الجائحة أو تلك التي تعمقت بفعل الجائحة. تتمثل أبرز المخاطر التي تحيط بموجة التعافي الحالية في تلك المتعلقة باحتمالات استمرارية الوباء فترةً أطول من المتوقع مع ما قد يحمله ذلك من مخاطر استنفاذ العديد من الدول لحيز السياسات المُتاح لدعم التعافي، علاوة على مخاطر التعافي الهش وغير المتكافئ وما قد ينتج عنه من تعمق لمستويات التفاوت وأوجه عدم المساواة على المستوى العالمي. بناءً عليه، تبدو أهمية التركيز على السياسات التي تساعد على استدامة التعافي الاقتصادي، ودعم مستويات الثقة، وتقوية المرونة الاقتصادية تجاه الصدمات الاقتصادية المحتملة، والقضاء على الاختلالات التي تعيق التحرك باتجاه النمو الشامل والمستدام والمتوازن، مع ما يتطلبه ذلك من القضاء على أوجه عدم المساواة وإتاحة الفرص للجميع وتسريع وتيرة التحول التقني، ودفع متجدد باتجاه الإصلاحات التي تعزز الإنتاجية والتنافسية لا سيما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

اتجاهات النمو العالمي

قام **صندوق النقد الدولي**[1] بتحديث توقعاته حول نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل من عام 2021، حيث توقع التقرير نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 6 في المائة عام 2021، فيما يتوقع تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى 4.4 في المائة عام 2022. اعتبر التقرير أن توقعات عامي 2021 و2022 أقوى مما كانت عليه في إصدار أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، باعتبار أن هذه التوقعات تأخذ بعين الاعتبار الدعم المالي الإضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة، والانتعاش المتوقع نتيجة التوسع في انتاج واستخدام اللقاحات خاصة خلال النصف الثاني من عام 2021.

أشار التقرير إلى تباين مسارات التعافي الاقتصادي، حيث تكبدت بعض الدول خسائر كبيرة جراء الجائحة وبالأخص تلك التي تعتمد على العائدات من قطاع السياحة وصادرات السلع الأولية، وتلك التي لديها حيز سياسات محدود للاستجابة للجائحة، نظراً لكون العديد من هذه الدول قد في غمار الأزمة وهي في وضع مالي غير مستقر ولديها قدرة أقل على الاستجابة لمتطلبات دعم سياسات الرعاية الصحية وسبل دعم العيش.

على مستوى السياسات، من المتوقع بقاء السياسات المالية التيسيرية ولكن مع انخفاض متوقع في العجوزات المالية مع تحسن مستويات الإيرادات العامة خاصة في الدول المصدرة للسلع الاساسية في ظل الارتفاع النسبي لأسعارها في الاسواق الدولية بفعل التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي، والانسحاب التدريجي من حزم التحفيز. كما يتوقع استمرار السياسات النقدية التوسعية من خلال بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة حتى نهاية عام 2022 لتوفير السيولة اللازمة لدعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

تشير التقديرات إلى أن الجائحة أدت إلى وقوع ما يقرب من 95 مليون شخص إضافي تحت خط الفقر المدقع في عام 2020. علاوة على ذلك، كانت خسائر التعليم أكثر حدة في الدول منخفضة الدخل والدول النامية، التي

[1] IMF, (2021). "World Economic Outlook, April 2021: Managing Divergent Recoveries", April.

واجهت صعوبات أكبر في التعامل مع حالات إغلاق المدارس، وخاصة بالنسبة للطالبات والطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض. من شأن هذه التأثيرات غير المتكافئة في تلقي التعليم أن تعمّق كذلك من مستويات التفاوت في توزيع الدخل.

يحيط الغموض الشديد بالتوقعات العالمية إلا أن التطورات المستقبلية ستعتمد بشكل رئيس على مسار الأزمة الصحية، بما في ذلك مدى استجابة السلالات الجديدة من الفيروس للقاحات، بالإضافة إلى مدى فعالية السياسات الاقتصادية المُتبناة في الحد من الخسائر الاقتصادية المستمرة، ومسارات تطور الأوضاع المالية، وأسعار السلع الأساسية، إلى جانب قدرة الاقتصادات العالمية على التكيف مع الجائحة.

في السياق ذاته، توقع **البنك الدولي**[2] أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6 في المائة في عام 2021 بما يمثل أقوى وتيرة له بعد ركود اقتصادي هو الأعمق على مدار الثمانين عاماً السابقة نتيجة تفشي فيروس كورونا. يعود النمو المتوقع هذا العالم إلى انتشار عملية إنتاج وتوزيع اللقاحات والانتعاش المسجل في عدد من الاقتصادات الكبرى. رغم ذلك سيبقى الناتج الإجمالي العالمي المتوقع تحقيقه هذا العام أقل بنحو 2 في المائة تقريباً مقارنة بالمعدل المتوقع ما قبل الجائحة.

توقع البنك الدولي تعافي قوي للاقتصادات المتقدمة حيث من المتوقع نمو اقتصادات المجموعة بنسبة 5.4 في المائة خلال العام الجاري وسط نمو قوي لبعض الاقتصادات الكبرى مثل الاقتصاد الأمريكي الذي من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 8.5 في المائة، فيما يتوقع انخفاض وتيرة النمو لدول المجموعة إلى 4.0 في المائة العام المقبل بفعل تأثير سحب تدابير الدعم المالي وبعض العوامل الهيكلية مثل ارتفاع مستويات شيخوخة السكان.

في المقابل، من المتوقع نمو مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنسبة 5.9 في المائة في عام 2021 مدعومةً بتأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية وزيادة مستويات الطلب. من المتوقع أيضاً تباين كبير لمسارات التعافي لدول المجموعة، ففي حين يتوقع تسجيل الصين لمعدل نمو قوي بحدود 8.5 في المائة، ينتظر تحقيق باقي دول المجموعة نمواً متواضعاً بحدود 4.4 في المائة.

لا تزال الآفاق العالمية غير مؤكدة إلى حد كبير، مع وجود مخاطر كبيرة حول مسار الوباء وإمكانية حدوث ضغوط مالية وسط أعباء الديون الكبيرة. كما سيتطلب السيطرة على الجائحة على المستوى العالمي توزيع أكثر إنصافاً للقاحات، لا سيما في الدول منخفضة الدخل. بالإضافة إلى الجهود اللازمة لمتابعة جهود التلقيح على نطاق واسع، يواجه صانعو السياسات صعوبة في الموازنة ما بين اعتبارات استمرار إجراءات تعزيز التعافي من خلال الدعم المالي، واعتبارات الحفاظ على استقرار الأسعار والاستدامة المالية. يمكن لواضعي السياسات أيضاً المساعدة في ترسيخ التعافي الدائم من خلال الإصلاحات المُعززة للنمو وتوجيه مسارات التعافي نحو الأنشطة صديقة البيئة، وزيادة مستويات مرونة وديناميكية الاستجابة الاقتصادية.

أشار البنك الدولي إلى أنه لا يمكن لاستئناف النمو على المدى القريب أن تعوض التأثيرات التي أحدثها الوباء على أفقر الفئات وأثره غير المتناسب على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الإناث والأطفال في سن المدرسة والعمالة غير الرسمية وغير الماهرة. إضافة إلى ذلك، يؤكد الانتعاش غير المتكافئ الحاجة إلى جهود قوية على صعيد السياسات لمواجهة العديد من التحديات على المدى القريب والبعيد. تتطلب هذه الاستجابة إجراءات سريعة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي لدعم مسارات التعافي.

من جانبها، توقعت **الأمم المتحدة**[3] في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية" الصادر في شهر يونيو نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.4 في المائة في عام 2021 مقابل انكماش سجله الاقتصاد العالمي بنسبة 3.6 في المائة العام الماضي. يأتي تعديل توقعات النمو على ضوء تحسن آفاق النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين على وجه الخصوص كونهما يمثلان أكبر اقتصادين على مسار التعافي الاقتصادي من الجائحة على مستوى العالم. فيما لا تزال مسارات التعافي في العديد من الدول الأخرى هشة وغير مؤكدة، حيث من المتوقع أن تمتد مسارات التعافي في هذه الدول حتى عام 2022 أو 2023.

أشار التقرير إلى انكماش الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.0 في المائة خلال العام الماضي نتيجة موجات الاغلاق المتكررة التي فرضتها الدول لاحتواء انتشار الفيروس، فيما يتوقع نمو هذه المجموعة بنحو 5.0 في المائة في عام

[2] World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.

[3] UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", June.

2021 مع استمرار الدعم المقدم على صعيد السياسات، ونموها بنسبة 3.0 في المائة في عام 2022. في المقابل، سجلت الدول النامية انكماشاً أقل العام الماضي بنسبة 1.7 في المائة، فيما يتوقع نمو اقتصاداتها بنسبة 6.0 في المائة عام 2021، بينما من المرتقب تسجيل دول المجموعة لنمو بنسبة 5.0 في المائة العام المقبل.

حذرت الامم المتحدة من أن الجائحة قد أوقعت نحو 130 مليون نسمة تحت براثن الفقر أغلبهم من الاناث والشباب والمجتمعات الهشة. كما زادت بشكل كبير من مستويات عدم المساواة حيث أوقعت 58 مليون امرأة تحت خط الفقر المدقع، حيث تشكل الاناث نحو 50 في المائة من العمالة في القطاعات عالية المخاطر كثيفة استخدام العمالة وقطاعات الخدمات التي تضررت بشكل أكبر من ظروف الإغلاق الناتج عن الجائحة. كما وجهت الجائحة ضربات قوية لجهود الحد من الفقر والمساواة في توزيع الثروة والمساواة ما بين الجنسين.

بينت الامم المتحدة التفاوت الكبير في مستويات الدعم الحكومي ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية حيث شكل متوسط نصيب الفرد من دعم السياسات المُقدم في الاقتصادات المتقدمة مستويات أعلى 580 مرة مقارنة بمثيله في الدول النامية، في حين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاقتصادات المتقدمة يفوق مثيله في الدول النامية بنحو 30 مرة فقط، وهو ما يبرز أهمية التضامن العالمي وتوفير الموارد اللازمة لدعم الاقتصادات الاكثر فقراً.

من حيث الأولويات على صعيد السياسات، شددت الأمم المتحدة على أهمية التركيز على توجيه الانفاق الحكومي إلى تعزيز الاستثمارات حيث تم التركيز خلال الفترات الماضية على دعم دخول الأسر والشركات للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الازمة من خلال تدابير ضخ السيولة التي أدت في بعض الدول إلى ظهور فقاعات في أسعار الأصول، بينما يتعين حاليا توجيه الموارد الحكومية نحو الاستثمارات التي من شأنها دعم القدرات الانتاجية وضمان مسارات أكثر استدامة للنمو الاقتصادي.

في السياق ذاته، توقعت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[4] أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي 5.8 في المائة في عام 2021، وهو تعديل تصاعدي كبير بالمقارنة مع التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمة في شهر يناير 2021 البالغة 4.2 في المائة لعام 2021. وقد أدى طرح اللقاحات في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى تحسن آفاق النمو الاقتصادي، إضافة إلى الأثر الإيجابي لسياسات التحفيز الضخمة على مستوى المالية العامة من قبل بعض الاقتصادات الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل، توقعت المنظمة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4.4 في المائة عام 2022، مشيرةً إلى أنه رغم التحسن في توقعات النمو، إلا أن الدخل العالمي سيظل أقل بنحو 3 تريليونات دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022 مقارنة بالمستويات المتوقعة قبل اندلاع الأزمة.

في هذا السياق، من المرجح أن تظل آفاق الاقتصاد العالمي متفاوتةً وتعتمد بشكل كبير على فعالية برامج التطعيم وسياسات الصحة العامة، الأمر الذي من شأنه تعافى بعض الدول بشكل أسرع من غيرها. في هذا الإطار، من المتوقع أن يستغرق أمد التعافي في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية حوالي 18 شهراً، فيما يتوقع أن يستغرق التعافي وقتاً أطول في أوروبا إلى ما يقرب من 3 سنوات، ويمتد أجله في بعض الدول النامية مثل المكسيك وجنوب إفريقيا إلى ما بين 3 و5 سنوات.

في هذا الصدد، تشهد آفاق الاقتصاد العالمي تحسناً بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة، حيث سمح توفير اللقاح بشكل فعال بالتخفيف التدريجي للقيود على مزاولة بعض الأنشطة كثيفة الاتصال. كما تستفيد هذه الدول أيضاً من الحوافز المالية الإضافية المُتبناة هذا العام لتعزيز الطلب، وتقليل الطاقة الفائضة، وتقليل مخاطر استمرار التأثيرات طويلة الأجل من الوباء. في هذا السياق، أشارت المنظمة إلى أن الدول التي سارعت إلى توفير اللقاح لسكانها وتمكنت من السيطرة على العدوى من خلال استراتيجيات الصحة العامة الفعالة، تشهد اقتصاداتها تعافى أسرع سواءً على مستوى الناتج أو أسواق العمل حيث تشهد هذه الدول زيادة في معدلات التوظيف بما في ذلك القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة مثل السياحة على غرار الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل، تسير حملات التلقيح بوتيرة أبطأ في عدد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة والدول منخفضة الدخل.

من المتوقع في العام المقبل سحب تدريجي لإجراءات الدعم المالي، رغم ذلك سيساعد تحسن الثقة وتقليل قيود الصحة العامة على تشجيع الأسر على مواصلة الإنفاق. في حين يختلف الوضع في العديد من اقتصادات الأسواق

[4] OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", June.

الناشئة، حيث سيؤدي تباطؤ وتيرة انتشار التلقيح، واحتمالات تفشي العدوى وتدابير الاحتواء المرتبطة بها، إلى تباطؤ مسارات النمو لبعض الوقت، خاصةً عندما يكون حيز السياسات محدوداً.

أسواق السلع الأساسية

شهدت السوق العالمية للنفط عاماً استثنائياً في عام 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت 9.3 مليون برميل يومياً ليصل إلى 90.6 مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات اتفقت دول الأوبك بالتعاون مع الدول المصدرة الرئيسة للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك+" على تعديل مستويات الإمدادات النفطية لتخفيف الضغوطات السعرية، في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب تزامناً مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالمياً لاستعادة التوازن في سوق النفط العالمية.

بناءً عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل 24 شهراً لخفض كميات الانتاج النفطي يبدأ في شهر مايو 2020، ويستمر حتى شهر أبريل من عام 2022. تم في إطار هذا الاتفاق التوافق على خفض الانتاج بواقع 10 مليون برميل يومياً في المرحلة الأولى (الفترة مايو-يونيو 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يومياً في المرحلة الثانية (الفترة يوليو-ديسمبر 2020)، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يومياً في المرحلة الثالثة (الفترة يناير 2021 وحتى أبريل 2022).

خفف تنفيذ العمل باتفاق "أوبك+"، علاوة على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول نسبياً من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020، حيث سجل متوسط سلة خامات أوبك مستوى 41.47 دولاراً للبرميل في عام 2020 مقابل 64.04 دولاراً للبرميل في عام 2019 أي بانخفاض بلغت نسبته 35.8 في المائة.

من المتوقع زيادة مستويات الطلب على النفط خلال العام الجاري بنحو 6.0 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 96.6 مليون برميل في اليوم وفق توقعات منظمة الأوبك بما يعكس التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي لا سيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في المقابل، من المتوقع ارتفاع مستوى إنتاج الدول من خارج منظمة الأوبك بنحو 0.81 مليون برميل يومياً ليسجل نحو 63.8 مليون برميل يومياً في عام 2021 مدفوعاً بالتحسن في انتاج النفط الخام في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والنرويج، واندونيسيا. بناءً على ما سبق، من المتوقع ارتفاع مستويات المعروض من خام أوبك بنحو 5.0 ملايين برميل يومياً في عام 2021 مقارنة بمستويات الإنتاج المسجل في العام الماضي ليصل إلى 27.7 مليون برميل في اليوم[5].

فيما يتعلق بتوقعات الأسعار العالمية للنفط خلال أفق التوقع، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 41.7 في المائة في عام 2021 بفعل تحسن النمو الاقتصادي العالمي، فيما يتوقع انخفاضها بنسبة 6.3 في المائة في عام 2022 في ظل تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العام المقبل[6]. في المقابل، يتوقع البنك الدولي ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 50.3 في المائة في عام 2021 لتصل إلى نحو 62 دولاراً للبرميل واستقرارها عند نفس هذا المستوى العام المقبل.

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية بما يؤثر على دقة التوقعات وتتباين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، علاوة على التأثيرات الأخيرة المرتبطة بانتشار وباء كوفيد-19.

فيما يتعلق **بأسعار السلع الأساسية الأخرى**، ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بشكل ملحوظ هذا العام، مدعومةً بالطلب القوي المستمر من الصين وكذلك الانتعاش في بقية العالم. تم تعديل توقعات أسعار المعادن في عام 2021 حيث من المتوقع أن ترتفع الأسعار بنسبة 36 في المائة في عام 2021 في المتوسط مقارنة بالعام الماضي، قبل أن تتراجع في عام 2022 مع تخفيف بعض القيود على صعيد جانب العرض.

[5] OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", July.

[6] المتوسط البسيط لخام برنت المملكة المتحدة، وفاتح دبي، وغرب تكساس وذلك بالمقارنة بمتوسط السعر المسجل في عام 2020 البالغ 41.3 في المائة.

كما شهدت أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً، لا سيما أسعار السلع الغذائية، ولا تزال المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي قائمةً في بعض الدول، لا سيما تلك التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية أو ظواهر مناخية معاكسة. بشكل عام، من المتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 16 في المائة في عام 2021 قبل أن تستقر في عام 2022[7].

في هذا الإطار، يُشار إلى اتجاه متوسط مؤشر الفاو لأسعار الغذاء نحو الانخفاض في شهر يونيو بنسبة 2.5 في المائة مقارنة بالمستويات المُسجلة في شهر مايو، لكنه لا يزال أعلى بمقدار 31.5 نقطة (33.9 في المائة) من مستواه في نفس الفترة من العام الماضي. يمثل الانخفاض المُسجل في شهر يونيو أول انخفاض للمؤشر في أعقاب اثنتي عشرة زيادة شهرية متتالية[8].

أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة خلال النصف الأول من عام 2021 في ظل انتشار وباء كوفيد-19 حيث واصلت البنوك تبني سياسات نقدية تيسيرية بهدف تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة ودعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. بناءً عليه، تم الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات تاريخية منخفضة، فيما سجلت مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول. كما تم تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع، كما اتسع نطاق انتشارها ليشمل إضافة إلى الاقتصادات المتقدمة بعض الدول النامية والاسواق الصاعدة.

في هذا الإطار، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر فائدة الأموال الفيدرالية مستقراً عند مستوى يتراوح ما بين صفر و0.250 نقطة خلال اجتماعه المنعقد في منتصف شهر يونيو، في ظل مؤشرات تفيد بتواصل تحسن الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعافي مؤشرات التوظيف في ظل التزام المجلس بتحقيق هدف السياسة النقدية للوصول إلى مستوى التوظف الكامل، وبلوغ التضخم المستهدف عند مستوى 2 في المائة في المدى المتوسط بحسب التغيير الأخير في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية، ، وهو ما يعني السماح لمعدلات التضخم بالتقلب حول المستوى المستهدف في الأجل القصير بغية حفز مستويات التشغيل.

يرى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ضرورة الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية حتى وإن تجاوز معدل التضخم المستوى المستهدف في الأجل القصير إلى حين التأكد من تعافي الاقتصاد الأمريكي وتحسن أكثر استقراراً لسوق العمل. بناءً عليه، تم الاتفاق على استمرار العمل ببرنامج مشتريات الأصول لضخ نحو 120 مليار دولار شهرياً لدعم مستويات الائتمان الممنوح وتعزيز السيولة[9]. في ظل تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والتوقعات بارتفاع ملموس لمعدل النمو الاقتصادي في عام 2021، والارتفاع الموازي في توقعات التضخم من المتوقع قيام المجلس بإجراء رفع واحد على الأقل لأسعار الفائدة خلال الأجل المتوسط.

على مستوى البنك المركزي الأوروبي، من المتوقع بقاء سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسة، وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الودائع دون تغيير عند مستوى 0.00 و0.25 في المائة وسالب 0.50 في المائة على التوالي. يتوقع مجلس الإدارة أن تظل أسعار الفائدة الرئيسة للبنك المركزي الأوروبي عند مستوياتها الحالية أو أدنى من ذلك إلى أن تتقارب توقعات التضخم بقوة مع المستوى المستهدف ضمن أفق التوقعات البالغ 2 في المائة. من جانب آخر، سيستمر البنك في إجراء عمليات شراء الأصول في إطار برنامج "شراء طوارئ الجائحة" بإجمالي قدره 1850 مليار يورو حتى نهاية مارس 2022 على الأقل مع التركيز على شراء الأصول المتوافقة مع البيئة بشكل أكبر مما كانت عليه خلال الأشهر الأولى من عام 2021.

قام البنك المركزي الأوروبي في شهر يوليو من عام 2021 بمراجعة استراتيجية السياسة النقدية بما يمثل المراجعة الأولى منذ أكثر من ثمانية عشرة عاماً بهدف مراجعة كافة عناصر السياسة النقدية بما يكفل تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المُتبنى من قبل البنك المركزي الأوروبي ممثلاً في الحفاظ على الاستقرار السعري. تم خلال المراجعة اعتماد مستوى لاستهداف التضخم في حدود 2 في المائة في الأجل المتوسط، وهو

[7] World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.

[8] منظمة الفاو، (2021). "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء".

[9] Federal Reserve Board, (2021). "Press Release", 16th June.

ما يعني السماح بالانحرافات السلبية والإيجابية لمعدل التضخم عن هذا المستوى في الأجل القصير.

كما تم الاتفاق على استمرار العمل بأدوات السياسة النقدية القائمة حالياً التي يتمثل أهمها في سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، وبرامج شراء الأصول، وتسهيلات عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل التي ساعدت خلال العقد الماضي على تخفيف القيود الناتجة عن انخفاض مستويات أسعار الفائدة الأسمية. يُشار إلى أن المراجعة السابقة لاستراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي كانت قد تمت في عام 2003، أعقبها تراجع ملموس لمعدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي بما مثل تحدياً مهماً لإدارة السياسة النقدية في هذه الدول[10].

من ناحية أخرى، تستهدف لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا المركزي معدل للتضخم بحدود 2 في المائة، وبطريقة تساعد على الحفاظ على النمو والتوظيف. رأت اللجنة في اجتماعها المُنعقد في الخامس من شهر مايو 2021، أن الموقف الحالي للسياسة النقدية لا يزال مناسباً. صوتت لجنة السياسة النقدية بالإجماع على الإبقاء على سعر الفائدة الرسمية عند مستوى 0.1 في المائة. كما وافقت اللجنة بالإجماع على مواصلة البرنامج الحالي لشراء السندات الحكومية البريطانية، مع الإبقاء على المستوى المستهدف من مشتريات الأصول البالغ نحو 895 مليار جنيه إسترليني.

كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020 وعلى سعر فائدة سلبي على الين الياباني بحدود 1.0 في المائة، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى بهدف الإبقاء على عوائد سندات الحكومة اليابانية لمدة 10 سنوات عند حوالي صفر بالمائة.

استناداً إلى التطورات الاقتصادية والمالية المُشار إليها، شهدت قيمة الدولار ارتفاعاً مقابل العملات الرئيسة خلال النصف الأول من عام 2021، وهو ما عكسه ارتفاع مؤشر U.S. Dollar Index (DXY) بنحو 2.7 في المائة منذ بداية العام وحتى الثامن من شهر يوليو 2021.

التجارة الدولية

تأثرت حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن وباء كوفيد-19، ما أسفر عن تراجع حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تراوحت ما بين 8.1 إلى 8.5 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية العام الماضي التي كانت متأثرةً قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى.

من المتوقع تعافي حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تتراوح ما بين 8.4 إلى 9.4 في المائة وفق تقديرات المؤسسات المُشار إليها. ستأتي معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة الدولية من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثر تجارة الخدمات باستمرار حالات الإغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار حالات الإصابة بوباء كوفيد-19.

تشير المؤسسات الدولية إلى أن التدابير التي من شانها خفض تكاليف التجارة يُمكن أن تدعم بشكل كبير مستويات الأداء الاقتصادي في الدول النامية، خاصة أن تكاليف التجارة في هذه الدول ورغم انخفاضها خلال السنوات السابقة لا تزال أعلى بمقدار النصف تقريباً مقارنة بمستويات التكلفة في الدول المتقدمة. بالتالي فالإصلاحات الهادفة إلى تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وتحسين مستويات البنية الأساسية للنقل وخدمات الشحن، وزيادة مستويات تبادل المعلومات كلها تدابير من شأنها دعم النمو في الدول النامية من خلال تهيئة بيئة مواتية للعودة إلى سلاسل الإمداد العالمية وإعادة تنشيط التبادل التجاري[11].

ستعتمد المكاسب المُحققة على صعيد التجارة الدولية على مستويات القدرة على استعادة النمو والتعافي الاقتصادي، وعلى تحقيق تطور إيجابي على صعيد زيادة مستويات مرونة سلاسل الإمداد العالمية، والاستفادة من التحول الرقمي في عمليات التبادل التجاري، وتحرير تدفقات التجارة الدولية، والعودة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف، وتخفيف حدة التوترات التجارية التي لا زالت قائمةً ما بين الاقتصادات الكبرى خلال أفق التوقع. يُشار في هذا الصدد إلى أن استمرار التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى لا يزال يمارس ضغوطات على

[10] ECB, (2021). "ECB's Governing Council approves its new monetary policy strategy", July.

[11]

مسارات النمو المستقبلية للتجارة الدولية، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات التجارة الدولية.

المخاطر الاقتصادية

إمكانية استمرار الوباء فترة أطول من المتوقع

من المرجح أن تظل أعداد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 مرتفعة في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك الأسواق الناشئة والدول النامية حيث يعتبر مستوى الحصول على اللقاح بطيئاً. كما يمكن أن ينتج عن احتمالات استمرار الاختناقات في الإنتاج، وتخزين اللقاحات من قبل بعض الدول، والعوائق اللوجستية إبطاء وتيرة التلقيح لا سيما في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الفترة السابقة القدرة العالية لفيروس كوفيد-19 على التحور وهو ما يستدل عليه من ظهور سلالات متحورة من الفيروس في بعض دول العالم أكثر قابلية للانتقال أو أكثر خطورة. من جانب آخر، قد يشير ظهور سلالات جديدة قادرة على الانتشار حتى بين السكان المحصنين أو المصابين سابقاً إلى إمكانية استمرار الوباء لفترة أطول من المتوقع.

من شأن استمرار هذه التطورات أن تؤدي إلى تراجع كبير في الجهود المبذولة في مجابهة الفيروس، فضلاً عن انتكاس وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي، الأمر الذي قد يدفع باتجاه الحفاظ على قيود السفر الصارمة، ويؤخر مسارات التعافي خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على السياحة الدولية.

التعافي غير المتكافئ

يواجه الاقتصاد العالمي بتحديات نتيجة مسارات التعافي غير المتكافئة، حيث يتركز النمو في عدد من الاقتصادات المتقدمة التي سيتمكن 90 في المائة منها في عام 2022 من استعادة مستويات متوسط دخل الفرد المسجلة قبل الأزمة السائدة قبل انتشار الوباء، في حين لن يتمكن سوى ثلث البلدان النامية فقط من تحقيق هذا الهدف في نفس العام خاصة فيما يتعلق بالدول منخفضة الدخل التي خسرت جانب من المكاسب المُحققة سابقاً على صعيد الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي[12].

تُعزى مسارات التعافي غير المتزامنة في جانب منها إلى تباطؤ وتيرة التلقيح في الدول النامية خاصة في الدول منخفضة الدخل، وهو ما قد يطيل أمد انتشار الأزمة ويستلزم تعاون وتكاتف الجهود الدولية لتسريع مسارات حملات التلقيح في هذه الدول وتوفير التمويل اللازم لهذا الأمر. بناءً على ما سبق، سيشكل الوصول الشامل وفي الوقت المناسب للقاحات الحد الفاصل ما بين إنهاء الوباء ووضع الاقتصاد العالمي على مسار الانتعاش المرن وبين خسارة سنوات عديدة من النمو والتنمية[13].

في هذا الإطار، نادى كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية بسرعة تكاتف المجتمع الدولي لتوفير 50 مليار دولار لضمان تسريع وتيرة التلقيح بحيث يتم على الأقل تلقيح 40 في المائة من سكان العالم بنهاية العام الجاري، ونحو 60 في المائة مع نهاية العام المقبل، وهو ما يُمكن أن يوفر للاقتصاد العالمي مكاسب تقدر بنحو 9 تريليون دولار بحلول عام 2025[14].

سوف يتم الاستفادة من جانب من هذه الموارد لدعم "آلية كوفاكس"[15] العالمية لضمان النفاذ العادل للقاح، حيث تعتبر هذه الآلية واحدةً من ثلاث ركائز تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية لضمان النفاذ العادل لدول العالم إلى اللقاحات بالاستفادة من التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعمل الخيري. علاوة على تشجيع حكومات الدول المتقدمة على التبرع باللقاحات للدول النامية ومنخفضة الدخل.

مدى كفاية دعم السياسات

تشير التقديرات إلى أن خسائر الجائحة كان من الممكن أن تكون أكبر بثلاثة أضعاف ما تم تسجيله بالفعل في عام 2020 لولا تدابير الدعم الاستثنائية على صعيد السياسات.

[12] World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.

[13] UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", June.

[14] IMF, (2021). "New $50 Billion Health, Trade, and Finance Roadmap to End the Pandemic and Secure a Global Recovery", June.

[15] هي واحدة من ثلاثة ركائز تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية لضمان النفاذ العادل لدول العالم إلى اللقاحات بالاستفادة من التعاون والتنسيق ما بين الحكومات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعمل الخيري.

رغم ذلك، فقد تركت الجائحة تداعياتٍ كبيرةٍ على عدد من البلدان التي لم تمتلك حيز السياسات الكافي لمواجهة الجائحة وأدت إلى فقدان كبير للوظائف وتراجع ملموس لمستويات الدخول لا سيما فيما يتعلق بالشباب والإناث والعاملين ذوي المستويات التعليمية المنخفضة والقطاع غير الرسمي[16]. ومع التركيز الشديد من قبل الحكومات على استخدام حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي، تواجه العديد من الدول مخاطر تتعلق بضيق حيز السياسات المتاح للتجاوب مع تداعيات الجائحة الممتدة على مدى عامين وخاصة في ظل ظروف عدم اليقين فيما يتعلق بأمد التعايش مع الجائحة.

بالتالي تنصب الأولويات على صعيد السياسات في تبني سياسات اقتصادية حصيفة ومدروسة وانتقائية وموجهة على الأخص للفئات الأكثر تضرراً من التأثيرات السلبية للجائحة. في هذا السياق تأتي أهمية العمل على تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وشموليتها لعدد أكبر من المستفيدين بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي. وتقوية الإنفاق على الصحة وتوجيهه لضمان كفاءة منظومة الرعاية الصحية وضمان قدرتها على الاستجابة للتحديات التي يفرضها انتشار الأوبئة. كذلك من الأهمية بمكان استمرار تبني الإصلاحات الرامية إلى توسيع حيز السياسات على صعيد السياسة المالية من خلال العمل على تحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية مع ما يفرضه ذلك من تدابير لزيادة مستويات كفاءة الانفاق العام وزيادة مستويات الإيرادات العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية بالاستفادة من التحول الرقمي، وزيادة مستويات تصاعدية النظم الضريبية، وتبني سياسات كفئة لإدارة الدين العام وفق أفضل الممارسات الدولية. يتكامل مع ذلك التركيز على زيادة مستويات فعالية السياسة النقدية والاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار السعري والمالي. كما ينبغي التركيز على صعيد السياسات على مواجهة التحديات الاقتصادية متوسطة وطويلة المدى من خلال العمل على زيادة مستويات الناتج الممكن الوصول إليه، ورفع معدلات الإنتاجية والتنافسية، وزيادة مستويات مشاركة الشباب والإناث في أسواق العمل لاسيما في الدول النامية، وتبني التدابير التي من شانها زيادة مستويات كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية باتجاه القطاعات الأكثر ديناميكية والأنشطة الاقتصادية صديقة البيئة.

ضيق الأوضاع المالية وارتفاع تكلفة الاقتراض

ساهمت الجائحة في تراكم مستويات المديونيات العامة والخاصة وارتفاع مستوى المديونية العالمية إلى الناتج العالمي بنحو 36 نقطة مئوية خلال عام 2020. رغم تراجع مستوى المديونية العالمية بنهاية الربع الأول من عام 2021 بنحو 1.7 تريليون دولار لتسجل 289 تريليون دولار بما يُمثل 360 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، إلا أن مديونيات الدول النامية قد واصلت تسجيل رقم قياسي جديد خلال تلك الفترة حيث ارتفعت لتصل إلى 86 تريليون دولار[17]. في المقابل شهدت مديونيات الدول المتقدمة تراجعاً خلال نفس الفترة بما يعكس تسارع التعافي الاقتصادي في بعض هذه الدول.

بالتالي تنصب المخاوف الحالية من تأثير تشديد الأوضاع المالية على اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. فمع استمرار التعافي الاقتصادي وفي ظل حزم التحفيز المالي المُتبناة في عدد من الاقتصادات الكبرى وما نتج عنها من ضغوطات تضخمية قد تكون مسارات العودة للسياسات النقدية التقليدية ورفع الفائدة أقرب من المتوقع. في هذه الحالة قد تواجه عدد من اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة أزمات مالية لاسيما تلك التي لديها مستويات مرتفعة من الاقتراض الخارجي في ظل ارتفاع تكلفة التمويل وتباطؤ مسارات التعافي الاقتصادي، وتخفيض التقييم الائتماني بالفعل لنحو 40 في المائة من اقتصادات السوق الناشئة في أعقاب الجائحة[18]. لا يتوقف الأمر على مخاطر أزمات الديون السيادية وإنما تلوح كذلك في الأفق مخاطر تتعلق بمخاطر أزمات إفلاس الشركات في أعقاب الفترة الممنوحة من البنوك المركزية لتأجيل تسجيل القروض المتعثرة للشركات أو في حالة طول فترة التعافي الاقتصادي أو تعرضه لانتكاسه خلال الفترة المقبلة بسبب أية تطورات غير مواتية لانتشار الفيروس.

[16] IMF, (2021). "World Economic Outlook, April 2021: Managing Divergent Recoveries", April.

[17] IIF, (2021), "Global Debt Monitor: Chipping Away the Mountain", May.

[18] Barnes, S., E. Casey, and E. Jordan-Doak. 2021. " Managing Government Debt at High Altitude: Velocity, Instability and Headwinds. " IFAC Working Paper 15, Irish Fiscal Advisory Council, Dublin.

الافتراضات الأساسية للتقرير[19]

- **فيروس كورونا**: من المتوقع استمرار الأثر الاقتصادي لوباء كوفيد-19 حتى نهاية عام 2022 عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتنخفض مستويات الإصابة ووفيات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات وتتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019.

- **مسارات نمو الاقتصاد العالمي:** من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين 5.4 و6.0 في المائة خلال عام 2021، بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية مع تواصل عمليات التلقيح، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، والسرعة في تحول الموارد الاقتصادية في بعض البلدان نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع الوباء. في حين من المتوقع تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ما يتراوح بين 4.1 و4.4 في المائة العام المقبل في ظل السحب التدريجي لدعم السياسات.

- **التجارة الدولية**: من المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواءً على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات التي من المتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022 في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي وما يفرضه ذلك من المزيد من التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية. رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدةً كذلك خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى. سوف تستفيد الدول العربية على وجه الخصوص من التعافي القوي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين لاسيما فيما يتعلق بالصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية التي من المتوقع نموها بنسبة تتراوح بين 8.4 إلى 8.6 المائة في عام 2021، وما بين 5.0 إلى 5.6 في المائة في عام 2022 حيث تستوعب هذه المجموعة نحو 56 في المائة من صادرات الدول العربية.

- **الأسعار العالمية للنفط:** من المتوقع وفق التعديل في توقعات النشاط الاقتصادي العالمي باتجاه تحسن توقعات النمو الاقتصادي وفي ظل استمرار العمل باتفاق "أوبك+" أن تشهد الأسواق العالمية للنفط زيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوئه ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يدور حول 60 و65 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022. من شأن الزيادة المتوقعة في مستويات الأسعار العالمية للنفط أن تدعم اقتصادات الدول العربية المُصدرة للنفط خاصة في ظل ارتفاع مستويات أسعار تعادل موازنات العديد منها مقارنة بالمستويات الفعلية لأسعار النفط، فيما سيحد التزام الدول العربية "باتفاق أوبك+" نسبياً من حجم الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية سواءً خلال عام 2021 أو الربع الأول من عام 2022. في المقابل، سوف تؤثر الزيادة المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط خاصة تلك التي لم تنتقل بعد إلى آلية التمرير التلقائي للأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية، فيما ستنعكس تلك الزيادة وقتياً على المستوى العام للأسعار في الدول التي قامت بالفعل خلال السنوات الماضية بتبني آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية في سياق إصلاحات نظم الدعم السلعي.

- **توجهات السياسة النقدية**: من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسة ممثلةً في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادي لوباء كوفيد-19. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة التي ترتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية في ظل توافق الدورات الاقتصادية ما بينها وبين اقتصادات عملات الربط.

[19] تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم التحديث الدوري لهذه التوقعات. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لا سيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الانتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2021-2022)

توقعات النمو الاقتصادي العالمي تدور حول 5.4 و6.0 في المائة في عام 2021

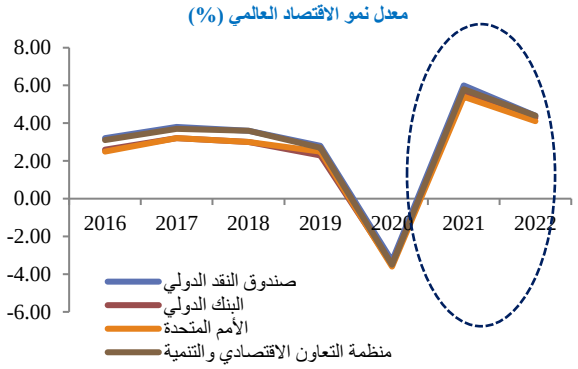

IMF, (2021). "World Economic Outlook", April.
World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.
UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", June.
OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", June.

وسط تباين مستويات التعافي ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية

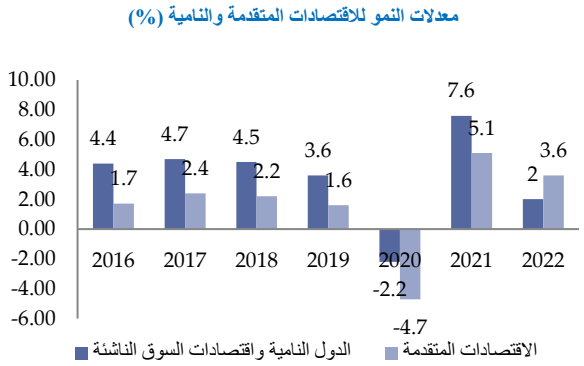

IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

استناداً إلى مستويات التقدم على صعيد تلقيح السكان وتخفيف إجراءات الإغلاق

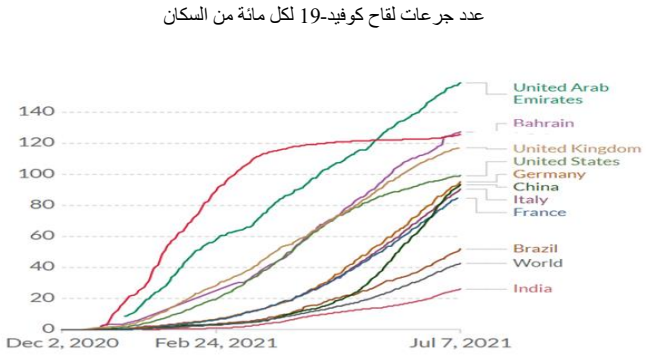

Based on official data collected by "Our World in Data", accessed on 9th July 2021.

من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في ظل التعافي الاقتصادي المرتقب خلال عامي 2021 و2022

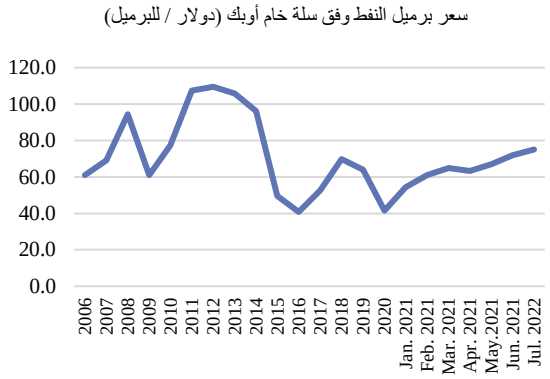

OPEC, Opec Price Basket.

من المتوقع تعافي مسارات التجارة الدولية عام 2021 و2022

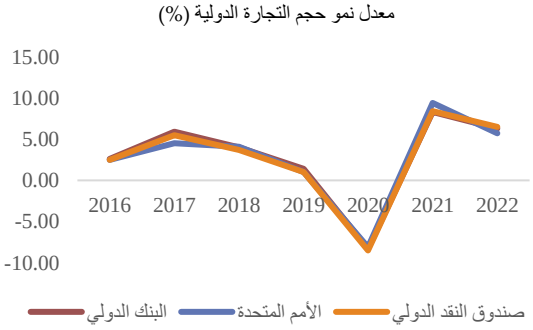

IMF, (2021). "World Economic Outlook", June.
World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.
UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", June.

واستمرار بقاء السياسات النقدية التيسيرية على الأغلب حتى نهاية عام 2022 لحين التأكد من تعزز مسارات التعافي

سعر الفائدة في البنوك المركزية الدولية (نقطة مئوية)

البنك المركزي	سعر الفائدة الحالي	تاريخ آخر تغيير
مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	0.25	15 مارس 2020
البنك المركزي الأوروبي	0.00	3 أكتوبر 2016
بنك الصين الشعبي	3.85	20 ابريل 2020
بنك إنجلترا المركزي	0.10	19 مارس 2020
بنك اليابان المركزي	-0.10	1 فبراير 2016

Global Rates.com

ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2021-2022

النمو الاقتصادي[20]

أسفرت جائحة كورونا عن انكماش الاقتصادات العربية بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020[21]، كنتيجة للصدمات التي شهدها جانبي العرض والطلب الكلي في غالبية الدول العربية، حيث تعرضت الدول العربية المُصدرة للنفط لصدمة مزدوجة نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 35 في المائة، وانخفاض كميات انتاجه بنسبة 11.4 في المائة نتيجة انخفاض مستويات الطلب على النفط، وهو ما أسفر في مجمله عن انكماش ملحوظ لناتج القطاع النفطي. في الوقت ذاته تأثرت القطاعات غير النفطية في هذه الدول بالتداعيات الناتجة عن إجراءات الإغلاق الكلي والجزئي خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات وهو ما أدى بدوره إلى تأثر أنشطة العديد من المؤسسات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. في المجمل، أسفرت الجائحة عن انكماش الاقتصادات العربية المُصدرة للنفط بنسبة 6.2 في المائة[22]. في المقابل، سجلت الدول العربية المستوردة للنفط وبفضل تنوع هياكلها الاقتصادية نسبة انكماش أقل خلال العام الماضي تأثراً بالجائحة بلغت 2.8 في المائة، فيما تأثر بعضها خلال العام ببعض التطورات الداخلية غير المواتية التي أثرت على مستويات النشاط الاقتصادي بخلاف جائحة فيروس كورونا. وكان الاقتصاد المصري الاستثناء الوحيد من الانكماش المسجل مع نموه بنسبة 2.5 في المائة في عام 2020 مستفيداً من المرونة الاقتصادية التي اتاحها تركيز الدولة خلال السنوات السابقة على تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة.

من المتوقع تعافي الاقتصادات العربية بداية من عام 2021 من تداعيات جائحة كورونا مستفيدةً من تواصل عمليات التلقيح عالمياً وإقليمياً، ومن تعافي الطلب الخارجي، وتحسن مستويات الثقة، وتعافي أسواق النفط العالمية، ومن تواصل وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتجاوز الاختلالات الهيكلية وضمان الانضباط المالي والاستدامة المالية. إضافة إلى ما سبق، ستستفيد الاقتصادات العربية كذلك خلال أفق التوقع خلال عام 2021 من تواصل السياسات التيسيرية المحفزة للنمو والتشغيل ومن حزم الدعم المالي المُقدمة لاسيما من قبل الدول العربية التي يتوفر لديها حيز مالي والتي حرصت خلال عام 2021 على مد العمل بعدد من الإجراءات التي من شأنها التخفيف من تبعات الجائحة على الأسر والشركات، وهو ما رفع من قيمة حزم التحفيز المُتبناة من قبل الدول العربية منذ بداية الجائحة وحتى شهر يوليو من عام 2021 إلى نحو 344 مليار دولار تشكل من بينها إجراءات الدعم المقدمة من قبل تدخلات السياسة النقدية نحو 57 في المائة، فيما بلغت قيمة حزم التحفيز المقدمة من قبل أدوات السياسة المالية 43 في المائة من إجمالي قيمة هذه الحزم.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة تقارب 2.9 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3.6 في المائة في عام 2022 مع تواصل تعافي الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ونجاح حملات التلقيح إقليمياً وعالمياً. في هذا الإطار، من المتوقع نمو مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط بنسبة تقارب 2.8 في المائة العام الجاري، وارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 3.5 في المائة العام المقبل في ظل التحسن النسبي في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، والتعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. أما مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فمن المتوقع تسجيلها لنمو بحدود 2.9 في المائة العام الجاري، ومواصلة معدل نمو دول المجموعة الارتفاع إلى مستوى 3.8 في المائة العام المقبل، بفعل عدد من العوامل يأتي على رأسها تحسن الطلب الخارجي، ومضي دول المجموعة قدماً في تنفيذ العديد من الأصلاحات الضرورية لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

---

[20] التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القُطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد السوري لعدم توفر بيانات والليبي نظراً للتقلبات التي شهدها الناتج المحلي العام الماضي نتيجة الأوضاع الداخلية.

[21] بما لا يشمل أثر انكماش الاقتصاد الليبي الذي سجل تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 60 في المائة العام الماضي، فيما ترتفع نسبة انكماش الاقتصادات العربية إلى 5.6 في المائة إذا تم أخذ انكماش الاقتصاد الليبي في الاعتبار.

[22] تبلغ نسبة انكماش اقتصادات المجموعة 7.0 في المائة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار لنسبة الانكماش المسجلة من قبل الاقتصاد الليبي.

على مستوى الدول العربية فرادى ستتباين مستويات التعافي خلال أفق التوقع. فبخلاف الاقتصاد المصري الذي لم يسجل انكماشاً العام الماضي، من المتوقع تعافي أربع دول عربية من تداعيات جائحة كورونا في عام 2021، فيما يتوقع تعافي سبع اقتصادات عربية من تداعيات الجائحة في عام 2022، في حين من المتوقع امتداد أجل التعافي من الأزمة في الدول العربية الأخرى إلى ما بعد عام 2022.

على ضوء ما سبق تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في الحاجة إلى تبني برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي تعالج التحديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تواجه الدول العربية وفق رؤى مدروسة مرتبطة بالاستراتيجيات المستقبلية لهذه الدول وبما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل والمستدام. كما يتعين أيضاً العمل على احتواء الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية لضمان توجيه الموارد الاقتصادية إلى دعم النمو الاقتصادي. كما تبرز أهمية العمل على دعم رأس المال البشري في المنطقة العربية بما يساعد على زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية ومواكبة التطورات في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية وخفض معدلات البطالة التي تسجل أعلى مستوياتها في المنطقة العربية. لابد في مجمل هذه التدخلات والإصلاحات التركيز كذلك على خفض مستويات أوجه التفاوت وعدم المساواة في المنطقة العربية التي بلغت مستويات تعتبر الأعلى على مستوى العالم على عدد من الأصعدة وهو ما يؤثر على مستويات الناتج الممكن الوصول إليه مستقبلاً.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولا :الدول العربية المُصدرة للنفط

تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط في عام 2020 بصدمة مزدوجة تمثلت في تراجع ملموس لناتج القطاع النفطي نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وانخفاض كميات انتاجه في المنطقة العربية نتيجة التزام الدول العربية باتفاق "أوبك+" لاستعادة توازن السوق النفطية في أعقاب التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا، ما أسفر في مجمله عن تراجع القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة تقارب 39 في عام 2020 [23]، فيما تمثلت الصدمة الثانية في التداعيات الملموسة لجائحة فيروس كورونا على مستويات الناتج في القطاع غير النفطي نتيجة القيود المفروضة بسبب عمليات الإغلاق الكلي والجزئي التي فرضتها الدول العربية لوقف انتشار الفيروس.

وفي الوقت الذي توفرت فيه لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الفرصة للتدخل لدعم النشاط الاقتصادي من خلال حزم التحفيز النقدي والمالي لم يتوفر لباقي الدول العربية النفطية الحيز المالي الكافي لتقليل مستويات الانكماش الاقتصادي الناتج عن الجائحة. كما تأثرت بعض الدول العربية المُصدرة للنفط الأخرى كذلك سلباً بالأوضاع الداخلية غير المواتية. بالتالي تباينت معدلات الانكماش المسجلة ما بين مجموعتي الدول العربية الفرعية المتضمنة في هذه المجموعة.

في المجمل، أسفرت الصدمتان عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 6.2 في المائة[24].

من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في دول المجموعة خلال أفق التوقع سواءً بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في عام 2021، وارتفاع كميات الإنتاج بداية من شهر مارس من عام 2022 الذي يتزامن مع موعد انتهاء العمل "باتفاق أوبك+" لتعديل كميات الإنتاج.

كما ستستفيد دول المجموعة من عدة عوامل دافعة للنمو في عام 2022 بما يشمل استمرار الحزم التحفيزية وتنفيذ الاستراتيجيات والرؤى الهادفة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن التحسن النسبي للأوضاع الداخلية في الدول العربية المُصدرة للنفط الأخرى وهو ما سيدفع بدوره مستويات الناتج في القطاعات غير النفطية.

بناءً عليه، من المتوقع نمو دول المجموعة بنسبة 2.9 في المائة في عام 2021، ونحو 3.5 في المائة في عام 2022.

[23] صندوق النقد العربي، (2021)، قاعدة البيانات الاقتصادية.

[24] بما لا يشمل الانكماش المسجل من قبل الاقتصاد الليبي.

فيما يلي تفصيل توقعات الأداء الاقتصادي لمجموعتي الدول العربية الفرعية المتضمنة في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع تعافي تدريجي لاقتصادات دول المجموعة من تبعات جائحة كورونا خلال عام 2021 و2022 مدفوعاً بعدد من العوامل من أهمها استمرار حرص حكومات دول المجموعة على تبني العديد من المبادرات وحزم التحفيز الداعمة للنشاط الاقتصادي بهدف تشجيع القطاع الخاص والإبقاء على الوظائف في سياق حزم للتحفيز مُقدر قيمتها بنحو 302 مليار دولار منذ بداية انتشار الجائحة وحتى النصف الأول من شهر يوليو من عام 2021.

سوف يساهم القطاع غير النفطي بالجزء الأكبر من التعافي والنمو المسجل في الناتج المحلي الإجمالي خلال أفق التوقع وذلك في ظل استمرار التزام دول المجموعة بكميات الإنتاج النفطي المحددة في إطار اتفاق "أوبك+" لاستعادة توازن السوق العالمية للنفط، فيما سيساهم الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط بنسبة 54 في المائة منذ بداية عام 2021 وحتى شهر يوليو 2021 مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة في عام 2020 في تعافي نسبي لناتج القطاع النفطي.

بناء على ما سبق، من المتوقع تسجيل دول المجموعة معدل نمو يُقدر بنحو 2.8 في المائة خلال عام 2021، وارتفاع النمو إلى 3.4 في المائة في عام 2022، مقابل انكماش سجلته دول المجموعة في عام 2020 قُدر بنحو 5.4 في المائة.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية** [25]،شهد النصف الأول من عام 2021 استمرار درجة عدم اليقين بسبب تداعيات الموجة الثانية من وباء كوفيد-19 على أداء الاقتصاد. أما بالنسبة للنصف الثاني من عام 2021، فمن المتوقع تحسن النظرة المستقبلية كنتيجة للتطورات الإيجابية المتوقعة للتلاشي التدريجي لآثار الجائحة بسبب التسارع في توزيع اللقاح، حيث توفر المملكة اللقاح للمواطنين والمقيمين مجاناً وتستهدف تلقيح نسبة 70 في المائة في السكان، إضافة إلى الأثر الإيجابي للاستئناف التدريجي للعمرة وموسم الحج، وإقامة بعض الأنشطة المحلية المتعلقة بالسياحة والترفيه. كما سيجد النمو الاقتصادي دعماً من خلال المشروعات الاقتصادية المنفذة التي ينفذها صندوق الاستثمارات العامة في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".

إضافة لما سبق، من المتوقع أن تسهم المبادرات المُتبناة من قبل البنك المركزي لدعم الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص في دعم مستويات النمو خلال عام 2021. في هذا الإطار، قرر البنك المركزي السعودي تمديد بعض البرامج التحفيزية لدعم القطاع الخاص، ومنها برنامج تأجيل الدفعات الذي أعلن البنك المركزي السعودي بتاريخ 22 يونيو 2021 عن تمديد العمل به لمدة ثلاثة أشهر إضافية من تاريخ 01 يوليو 2021 إلى 30 سبتمبر 2021، ذلك استمراراً لتمكين القطاع المالي من القيام بدوره في دعم قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم النمو الاقتصادي، والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص. كما أعلن البنك المركزي عن تمديد فترة برنامج التمويل المضمون مدة عام إضافي حتى 14 مارس من عام 2022 بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة كوفيد-19، والإجراءات الاحترازية المعتمدة لمواجهتها. بذلك يبلغ إجمالي الحزم التحفيزية المُتبناة من قبل البنك المركزي في عام 2021 نحو 115.7 مليار ريال سعودي[26].

من المتوقع أن يعتمد النمو المسجل خلال العام الجاري بشكل كبير على الزيادة في ناتج القطاع غير النفطي الذي بدأ يشهد بوادر تعافي قوية خلال النصف الثاني من عام 2020، حيث سجل نمواً بنسبة 8.8 و8.2 في المائة خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020 على أساس ربعي. فيما سيظل ناتج القطاع النفطي متأثراً بالتطورات المؤثرة في أسواق النفط العالمية وبالتزامات المملكة في إطار اتفاق "أوبك+" لتعديل كميات الإنتاج بهدف الاتجاه إلى استعادة توازن أسواق النفط العالمية.

في هذا الإطار، انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام وفق بيانات منظمة الأوبك إلى 8.47 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2021، مقابل 8.97 مليون برميل لمستوى الإنتاج المسجل في الربع الرابع من عام 2020،

25 البنك المركزي السعودي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

26 تم تقديم حزم التحفيز بشكل رئيس من خلال إيداع مبالغ لصالح جهات التمويل المشاركة ببرامج دعم البنك المركزي للقطاع الخاص وبدون تكلفة ولفترات استحقاق تتراوح من 18 وحتى 36 شهراً. هذه الحزم تشمل فقط حجم الدعم المقدم من البنك المركزي السعودي ولا تشمل الحزم المقدمة من الجهات الحكومية الأخرى.

ونحو 9.21 مليون برميل لمستوى الإنتاج اليومي المسجل خلال عام 2020[27].

بحسب البيانات الربعية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بلغت نسبته 0.3 في المائة خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق. يرجع ذلك إلى انخفاض ناتج القطاع النفطي بمقدار 7.11 في المائة، بينما سجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 2.9 في المائة حيث بلغ الارتفاع المسجل في ناتج القطاع الخاص 4.4 في المائة، بينما سجل ناتج القطاع الحكومي انكماشاً بسيطاً بنسبة 0.4 في المائة مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق.

أما بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع معدلات نمو أكثر استقراراً عالمياً مما سينتج عنه تعافي أسواق النفط العالمية، وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على الاقتصاد السعودي، الذي سيستفيد إضافة إلى ما سبق من الأثر المواتي لزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل للعمالة المواطنة وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل السعودي.

في ضوء التطورات المحلية والدولية، تشير التقديرات الأولية إلى توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2021، و3.4 في المائة في عام 2022[28].

في **الإمارات**[29]، خلال أفق التوقع، من المرتقب أن يعود اقتصاد الدولة إلى مسارات النمو في عام 2021، حيث من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.4 في المائة، حيث من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بما يزيد عن 3.6 في المائة. يعود هذا النمو المتوقع في ناتج القطاع غير النفطي إلى الأثر الإيجابي لبرامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، ذلك بالتوازي مع زيادة مستويات الائتمان الممنوح نتيجة لخطة الدعم الاقتصادي الشامل التي يتبناها البنك المركزي. كذلك من المتوقع أن تستفيد القطاعات غير النفطية من تعافي مستويات الطلب وتنفيذ عدد من الاستثمارات في إطار الاستعداد لاستضافة الدولة لمعرض إكسبو العالمي خلال الفترة (أكتوبر 2021 – مارس 2022).

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الأثر الإيجابي المتوقع لحزم التحفيز الحكومية التي تبنتها الدولة بقيمة 395 مليار درهم في دعم مستويات الطلب المحلي والتخفيف من التداعيات الناتجة عن انتشار الجائحة على مسارات النمو الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022.

أما في عام 2022، من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 3.8 في المائة في إطار المحفزات الاقتصادية العديدة التي تنتهجها الدولة ومن بينها الخطة الاقتصادية للتعافي التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد التي أسهمت في استمرارية نمو الأعمال، ودعم الاقتصاد الوطني عن طريق تقليل الكلفة التشغيلية للمنشآت وتوفير السيولة اللازمة.

بعد نجاح المرحلة الأولى[30] من تنفيذ هذه الخطة سوف يتم خلال أفق التوقع الانتقال إلى المرحلة الثانية من تنفيذ الخطة التي تستهدف تمكين النمو الاقتصادي، وتشمل 15 مبادرة إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام المالي والتجارة ودعم الإنتاجية وسوق العمل والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة،

تتمثل أبرز التحديات القائمة في احتمالات تأثر الاقتصاد الوطني بالصعوبات الاقتصادية التي يعانيها الشركاء التجاريين مثل الهند وبعض الدول المجاورة، علاوة على التأثيرات الناتجة عن عودة غلق الحدود مع بعض الدول نتيجة مخاطر الموجة الجديدة، إلى جانب مخاطر تأثر قطاع السياحة وعدد من القطاعات الخدمية الأخرى مثل الرعاية الصحية وتجارة التجزئة نتيجة الموجات الجديدة من الجائحة.

في **قطر**، في مواجهة الجائحة، تم تبني حزمة دعم اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري، بهدف توفير الدعم اللازم للاقتصاد القطري والتخفيف من الضرر الاقتصادي المترتب جراء جائحة كوفيد-19. تضمنت حزمة التحفيز العديد من التدابير من بينها تشجيع توجيه المزيد من الائتمان للقطاع الخاص عبر التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة بعضها بفائدة صفرية لدعم

[27] OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", June.

[28] وزارة المالية، السعودية، (2021). " "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"،

[29] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

[30] ركزت المرحلة الأولى على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع السياحة بما فيها السياحة الداخلية، ودعم الصناعة والتصنيع، وتعزيز مرونة سوق العمل داخل الدولة، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار في الشركات الرقمية وتلك المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

النمو الاقتصادي. علاوة على التدخل من خلال إطلاق برنامج الضمان الوطني بهدف توفير تسهيلات ائتمانية للقطاعات المتضررة لسداد رواتب الموظفين والايجار بكلفة تقدر بنحو 3 مليار ريال قطري، وتم تكليف بنك قطر للتنمية بإدارة هذا البرنامج.

بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوية بالأسعار الثابتة حوالي 161.6 مليار ريال قطري في الربع الأول من عام 2021 مقارنةً بتقديرات الربع الأول لعام 2020 البالغة نحو 165.8 بما يمثل تراجع بنحو 2.5 في المائة، فيما سجل الناتج في الربع الأول من عام 2021 تراجعاً بنسبة 1.1 في المائة مقابل مستويات الناتج المسجلة في الربع الرابع من عام 2020[31].

من المتوقع أن يكون هناك بعض الانتعاش في نهاية النصف الأول من عام 2021 وفي 2022، حيث سيلعب كل من القطاع الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني دوراً في عملية التعافي. علاوة على ذلك، فإن تخفيضات الإنتاج المُقرة في سياق اتفاق "أوبك+" ستساعد في زيادة أسعار الطاقة. من المتوقع بحلول عام 2022، أن يتعافى الاقتصاد القطري إلى مستوى ما قبل كوفيد-19، على افتراض أن الاقتصاد الوطني سوف يجني فوائد اقتصادية من عودة الأنشطة الاقتصادية لاستكمال الاستعدادات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.2 في المائة في العام الجاري، في حين من المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى نحو 1.5 في المائة في العام المقبل في ظل تراجع متوقع لمستويات الناتج في القطاع الهيدروكربوني والصناعة التحويلية [32].

أما في **الكويت**[33]، فبالرغم من الإجراءات الاحترازية المتبناة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19 خلال عام 2021، إلا أن الاقتصاد الكويتي قد شهد تعافياً جزئياً. ومع تسهيل وتسارع عمليات التلقيح للسكان ضد الفيروس الذي بدأته الدولة منذ شهر ديسمبر 2020 للوصول إلى النسبة المطلوبة لتحقيق المناعة المجتمعية[34]، سيساهم ذلك في تحقيق الانتعاش والتعافي الاقتصادي بوتيرة أسرع في النصف الثاني من عام 2021. من جانب آخر، ساعد اتفاق "أوبك+" على التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الربع الثالث لعام 2020.

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً في عام2021 يرتفع في عام 2022 بدعم من الارتفاع المتوقع للناتج في القطاعات غير النفطية، والزيادات المتوقعة في إنتاج النفط بداية من شهر مايو 2021، بما يتوافق مع التزامات الدولة في إطار اتفاق "أوبك+". يأتي ذلك في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدابير الإصلاح المالي والاقتصادي المتوقع تنفيذها بشكل تدريجي خلال الفترة القادمة استناداً إلى "رؤية كويت جديدة 2035" لتحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد.

إضافة إلى ما سبق، هناك بعض العوامل الرئيسة الأخرى التي من المتوقع أن تؤثر ايجابياً على عملية التعافي الاقتصادي من ضمنها الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، وانتعاش التجارة الدولية في السلع، والتحسن النسبي في أسعار النفط نتيجة تحسن مستويات الطلب العالمي.

من جانب آخر، سيعمل تواصل حزم التحفيز التي تتبناها الحكومة على دعم التعافي الاقتصادي، حيث تم إقرار قانون تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته في نهاية شهر مارس 2021، بحيث يتم تأجيل سداد الالتزامات المالية المستحقة على من يرغب في ذلك من المواطنين لدى العديد من الجهات الحكومية (صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين، وصندوق دعم الأسرة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبنك الائتمان، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية)، وكذلك تأجيل سداد أقساط القروض الاستهلاكية في البنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي، لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين. وقد تحددت مدة التأجيل بستة شهور قابلة للتجديد لمرة واحدة، على أن تتحمل الحكومة كلفة تنفيذ هذا التأجيل.

31 جهاز التخطيط والإحصاء، (2021). " التقديرات ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي – تقديرات مسبقة الربع الأول 2021.

32 جهاز التخطيط والإحصاء، (2020). قطر "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر"، أغسطس.

33 بنك الكويت المركزي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

34 من المتوقع أن يؤدي تسارع عمليات التلقيح والإجراءات التي تتخذها الدولة لتسهيل الحصول على اللقاح وانتظام إمدادات وصول شحنات اللقاح من الشركات المصنعة إلى المساهمة بشكل فعّال في دعم التعافي الاقتصادي.

كما تم إقرار قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا في نهاية شهر مارس 2021، الذي يهدف إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتضررة نتيجة تعطل الأنشطة الاقتصادية، وتوفير السيولة اللازمة للعملاء المتضررين لاستمرار أنشطتهم وعدم توقفها. كما يهدف القانون أيضاً إلى تعزيز قدرات البنوك المحلية لأداء دورها المحوري في دعم النشاط الاقتصادي.

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي في ارتفاع درجة عدم اليقين التي تحيط بالآفاق الاقتصادية خاصة في حال ارتفاع الإصابات والسلالات المتحورة الجديدة من فيروس كورونا. كذلك يشكل استمرار إمدادات اللقاح من جانب الشركات المصنعة والحصول عليه بشكل منتظم وكافي تحديًا محتملاً على مقومات التعافي. كما يظل أيضاً الطلب العالمي على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة مصدراً محتملاً لإضعاف آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط ومن ضمنها الكويت، كما أنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط دون متوسط أسعارها قبل الجائحة. إلى جانب ذلك، فإن حدوث آثار اقتصادية ممتدة جراء الجائحة في النمو والتوظيف والدخول، خطراً محتملاً على آفاق النمو، وتظل أيضاً وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وسرعة انجاز التشريعات القانونية ذات الصلة عاملاً مهماً في تعافي الاقتصاد الكويتي.

بناءً عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة تدور حول 2.6 في المائة في العام الجاري، وارتفاع معدل النمو إلى نحو 4.3 في المائة في عام 2022 بما يعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي العام المقبل، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي.

في **عُمان**، لا تزال الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا تمارس تأثيراتها على النشاط الاقتصادي في ظل استمرار القيود على ممارسة بعض الأنشطة ورحلات الطيران مع بعض الوجهات.

رغم ذلك سيستفيد الاقتصاد العُماني خلال عامي 2021 و2022 من عدد من العوامل من أهمها الارتفاع في الأسعار العالمية للنفطية، ومن برامج الانضباط المالي المنفذة في إطار الخمسية العاشرة (2021-2025)[35]، والإصلاحات المُنفذة في سياق "رؤية عُمان 2040" التي تركز على تبني إصلاحات لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي عبر دعم دور القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. إضافة إلى مواصلة الحكومة لمساعيها في خصخصة بعض المؤسسات العامة لتشجيع المزيد من مشاركة القطاع الخاص.

إضافة لما سبق، سوف تعمل الإصلاحات المتضمنة في إطار خطة التعافي الاقتصادي التي تم الإعلان عنها خلال شهر مارس الماضي على تحسين مستويات النشاط الاقتصادي وتوفير العديد من الحوافز الداعمة للنمو الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتشغيل لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف خطة التحفيز الاقتصادي المُعتمدة من قبل مجلس الوزراء في عام 2021[36] إلى دعم الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات والمبادرات التحفيزية الهادفة إلى دعم جهود التعافي الاقتصادي وتعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية وجلب الاستثمارات الأجنبية. كما تأتي هذه الخطة داعمة لإجراءات خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) الهادفة إلى تحسين المركز المالي وخفض الدين العام وتحسين التصنيف الائتماني.

ترتكز خطة التحفيز الاقتصادي على خمسة محاور رئيسة متمثلة في:

- حوافز متعلقة بالضرائب والرسوم.
- حوافز مُحسّنة لبيئة الأعمال والاستثمار.
- حوافز لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حوافز سوق العمل والتشغيل.
- حوافز مصرفية.

يُشار إلى أن الخطة تضمنت العديد من الإجراءات التي تستهدف بالأساس دعم التعافي الاقتصادي من تبعات جائحة كورونا تشمل من بينها:

(1) الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع الشركات التي تباشر نشاطها الرئيس في قطاعات التنويع الاقتصادي اعتباراً من الأول من يناير 2021 وحتى نهاية عام 2022 لمدة خمس سنوات، وفقا للضوابط والشروط المحددة من قبل جهاز الضرائب، اعتباراً من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري.

[35] وزارة المالية، عُمان، "الميزانية العامة للدولة 2021: سنة الأساس".

[36] وزارة المالية، عُمان. "خطة التحفيز الاقتصادي".

(2) إعفاء المنشآت الفندقية من ضريبة الدخل المستحقة عن السنتين الضريبيتين 2020 و2021.
(3) تخفيض معدل ضريبة الدخل من (15 في المائة) إلى (12 في المائة) للمؤسسات والصغيرة والمتوسطة وفقا لتصنيف الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومثيلاتها من المؤسسات غير المسجلة بالهيئة والمسجلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للسنتين الضريبيتين 2020 و2021.
(4) استمرار تأجيل أقساط القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحقة لصندوق الرفد حتى نهاية ديسمبر 2021.
(5) حصر إسناد مناقصات المشتريات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن (10,000) عشرة آلاف ريال عماني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصل أصحابها على بطاقة ريادة.
(6) تخصيص (20) عشرون مليون ريال عُماني في موازنة عام 2021، لتدريب العُمانيين الباحثين عن عمل وتأهيلهم لسوق العمل.

بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العُماني بنسبة 2.3 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 2.9 في المائة، وزيادة متواضعة لمستويات الناتج في القطاع النفطي بحدود 1 في المائة. أما في عام 2022، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العُماني نموه بنسبة 4.2 في المائة.

في **البحرين**[37]، من المتوقع تحسن مستويات الأداء الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022 مدعوماً بعدد من العوامل الإيجابية بما يشمل الاستمرار في تنفيذ مبادرات الحزمة المالية والاقتصادية التي تم إطلاقها في شهر مارس 2020، وهدفت إلى ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد، والمحافظة على العمالة الوطنية، ودعم القطاعات الأكثر تأثراً، ووضع المملكة في الموقع المناسب للاستفادة من التعافي الاقتصادي، حيث تم تمديد عدة مبادرات خلال النصف الأول من عام 2021 بإجمالي حزم تحفيزية بلغت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني ومنها:

– خيار الاستمرار في تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر اعتباراً من شهر يناير 2021.
– تمديد صندوق العمل (تمكين) لبرنامج دعم استمرارية الأعمال للقطاعات التي أوقفت أعمالها بشكل تام (الألعاب الترفيهية، ودور السينما، وصالات الأفراح والفعاليات والمؤتمرات، والمنتجعات الصحية، والنوادي الرياضية) ودفع 50 في المائة من رواتب البحرينيين المؤمن عليهم والعاملين في هذه القطاعات منذ بداية العام وحتى منتصف شهر مايو 2021.
– تقديم تمكين الدعم لرواتب المرشدين السياحيين لمدة ستة أشهر ابتداءً من شهر مارس 2021.
– إعفاء الشركات التي لاتزال مغلقة من دفع رسوم البلدية لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من شهر يناير 2021.
– تمديد سريان قرار إعفاء المنشآت السياحية من الرسوم السياحية لمدة 3 أشهر إضافية بداية من شهر يناير 2021.

علاوة على ما سبق، سوف يسهم الاستمرار في تطبيق الإجراءات الاستباقية والتدابير الوقائية وإطلاق الحملة الوطنية للتطعيم التي تم في إطارها تطعيم ما يقارب 70 في المائة من السكان حتى شهر يوليو 2021، في تعزيز الثقة بمسارات التعافي الاقتصادي.

كذلك من المتوقع أن يساهم الاستمرار في تنفيذ المشاريع الكبرى ذات الأولوية في القطاع النفطي ومن أهمها مشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) الذي تجاوزت نسبة الإنجاز به 69 في المائة حتى النصف الأول من عام 2021، ويتوقع الانتهاء منه في الربع الرابع من 2022، والمشاريع الإسكانية ومشاريع البنية التحتية الممولة عن طريق برنامج التنمية الخليجي من مستويات الناتج المحلي الإجمالي المتوقع خلال عامي 2021 و2022.

كما سيؤدي التزام المملكة بتنفيذ مبادرات "برنامج التوازن المالي"، ودعم سير البرنامج من خلال إضافة عدد من المبادرات الإضافية لضبط الإنفاق وتنويع وزيادة مصادر الإيرادات العامة في توفير مصادر مالية تساعد على توسيع الحيز المالي المُتاح لحفز جانب الطلب الكلي من خلال إطلاق عدد من المبادرات الاقتصادية التي تشمل من بينها إطلاق النسخة الثانية من البرنامج الوطني للتوظيف الذي يهدف إلى توظيف 25 ألف بحريني في عام 2021، وتوفير 10 آلاف فرصة تدريب سنوياً.

بناءً عليه، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد البحريني تعافياً اقتصادياً وأن يسجل نمواً بحدود 3.1 في المائة خلال عامي 2021 و2022، ويتوقع أن يكون لنمو القطاع غير النفطي الأثر الأكبر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث من المتوقع نموه بنسبة 3.8 في المائة في عام

[37] مصرف البحرين المركزي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

2021، و3.7 في المائة في عام 2022. يتوقع أن تشهد القطاعات الأكثر تأثراً جراء الجائحة خلال عام 2020 الانتعاش الأكبر خلال عام 2021 ومنها:

- قطاع الفنادق والمطاعم والسياحة ككل، وبالأخص بعد تنفيذ قرار السعودية برفع تعليق سفر المواطنين وفتح المنافذ ومنها جسر الملك فهد بشكل كامل اعتباراً من تاريخ 17 مايو 2020، والقرارات الصادرة في البحرين بإعادة فتح جميع الأنشطة التجارية التي أوقفت أعمالها بشكل تام خلال الفترة الماضية ضمن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 مع أول أيام عيد الفطر المبارك.
- قطاع المواصلات والاتصالات، حيث يتوقع أن تتزايد حركة السفر مع فتح الدول لمنافذها، وبالأخص مع ارتفاع أعداد الحاصلين على اللقاح ضد الفيروس.
- قطاع الخدمات المالية والمصرفية مع انتعاش الحركة الاقتصادية وإعادة الثقة إلى الأسواق المحلية.
- قطاع الصناعات التحويلية مع زيادة الطلب المحلي والعالمي.
- قطاع البناء والتشييد مع الاستمرار في تنفيذ المشاريع الكبرى.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اعتماد البحرين لآلية الإشارة الضوئية لمستوى انتشار الفيروس كآلية سيتم على أساسها فتح أو إغلاق القطاعات المختلفة في المملكة. تتكون الآلية من أربع مستويات تعتمد على متوسط الحالات القائمة من إجمالي الفحوصات، إضافة إلى مستوى الإشغال في العناية المركزة ذلك على النحو التالي:

- المستوى الأخضر: حين يبلغ متوسط الحالات القائمة لمدة 14 يوم من إجمالي الفحوصات أقل من 2 في المائة.
- المستوى الأصفر: حين يبلغ متوسط الحالات القائمة لمدة 7 أيام من إجمالي الفحوصات ما بين 2 إلى 5 في المائة.
- المستوى البرتقالي: حين يبلغ متوسط الحالات القائمة لمدة أربع أيام من إجمالي الفحوصات ما بين 5 إلى 8 في المائة.
- المستوى الأحمر: حين يبلغ متوسط الحالات القائمة لمدة ثلاث أيام من إجمالي الفحوصات ما بين 8 في المائة أو أكثر.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

سجلت دول المجموعة انكماشاً بنسبة 10.6 في المائة في عام 2020[38] بما يعكس تأثير جملة من العوامل من بينها ما يتعلق بالتأثير الانكماشي لوباء كوفيد-19، إلى جانب التطورات الداخلية غير المواتية التي شهدها عدد من اقتصادات المجموعة (ليبيا، والعراق، واليمن). لم تسمح الأوضاع المالية في هذه الدول بتبني حزم تحفيز ضخمة نظراً لضيق الحيز المالي أو انعدامه وهو ما أدى إلى تعمق وتيرة الركود الاقتصادي العام السابق.

من المتوقع في ظل التحسن المرتقب لأسواق النفط العالمية، تعافي اقتصادات دول المجموعة ونموها بنسبة تقارب 4.0 في المائة خلال عامي 2021 و2022[39].

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في **الجزائر**، إضافة إلى التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12 في المائة في عام 2020[40]، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يومياً في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.0 في المائة العام الماضي.

من المتوقع ارتفاع نسبي في مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار، وهو ما سوف يسهم في زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات.

38 فيما يبلغ معدل الانكماش 13.7 في المائة إذا تم الأخذ في الاعتبار للانكماش المسجل من قبل الاقتصاد الليبي.

39 فيما يبلغ معدل النمو المتوقع لدول المجموعة في حالة استبعاد معدل النمو المتوقع للاقتصاد الليبي 3.9 و4.0 في المائة في عامي 2021 و2022.

40 OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

يواجه الاقتصاد الجزائري خلال أفق التوقع تحديات تتمثل في استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالاحتياجات التمويلية للحكومة لدفع النشاط الاقتصادي، وتراجع الاحتياطيات الأجنبية والحاجة إلى التسريع بوتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022.

علاوة على ما سبق، من المتوقع بدء عمليات التلقيح في الجزائر خلال النصف الثاني من عام 2021 وهو ما سيعمل إضافة إلى ضيق حيز السياسات المتاح لدعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية على الإبطاء بوتيرة التعافي الاقتصادي العام الجاري.

في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة تدور حول 4 في المائة خلال عام 2021 وانخفاض النمو إلى نحو 3 في المائة العام المقبل.

في **العراق**[41]، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي تحسناً في النمو الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022 نتيجة الارتفاع في أسعار النفط بعد حصول الدول ولا سيما الصناعية على اللقاح والانحسار التدريجي لآثار الجائحة الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسن النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على المنتجات النفطية، إضافة إلى دخول اتفاق "أوبك+" المرحلة الثالثة التي تتضمن تقليص تخفيضات الإمدادات النفطية مما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في العراق نتيجة التحسن الملموس للإيرادات النفطية.

أما على المستوى المحلي، سوف تساهم الإجراءات التي اتخذها كل من البنك المركزي لتخفيض سعر الصرف، والمبادرات الموجهة لتشجيع الاستثمار، وتبني الحكومة لتنفيذ عدد من الإصلاحات على دعم الناتج في القطاع غير النفطي. يُشار في هذا الإطار إلى إقرار مجلس الوزراء العراقي في نهاية عام 2020 آليات جديدة للإصلاح الاقتصادي فيما يُعرف "بالورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي" التي تضمنت إجراءات كفيلة بإحياء الاقتصاد العراقي واستثمار موارد البلاد وإدارتها وتوظيفها بطريقة علمية خلال فترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات قادمة بهدف إعادة التوازن للاقتصاد العراقي ووضعه على مسار يسمح للدولة باتخاذ الخطوات المناسبة في المستقبل وتحويله إلى اقتصاد ديناميكي متنوع يخلق فرص العمل، وذلك من خلال محاور عدة تتمحور حول:

- تحقيق الاستقرار المالي المستدام ومنح فرصة لتحقيق الإصلاحات الهيكلية الأخرى.
- تنفيذ اصلاحات اقتصادية استراتيجية وتوفير فرص عمل مستدامة.
- تحسين البنية الأساسية.
- توفير الخدمات الأساسية وحماية الشرائح الهشة أثناء عملية الإصلاح وبعدها.
- تطوير الحوكمة والنظم القانونية لتمكين المؤسسات والأفراد من تطبيق الإصلاحات.

كذلك، من المتوقع أن يشهد العراق تعافياً على المستوى الاقتصادي نتيجة الحصول على اللقاح وتوزيعه بشكل عادل على جميع المحافظات فضلاً عن اتخاذ الحكومة إجراءات وقائية تُلزم الأشخاص الذين يعملون في الأماكن المزدحمة بتلقي اللقاح مما سوف يحد من الوباء وينشط الحركة الاقتصادية في البلاد، ويشجع حركة السياحة والنقل ويزيد فرص العمل في هذه المجالات. كما أن إقرار الموازنة لعام 2021 وما تضمنته من إنفاق استثماري معزز للنمو من شأنه أن يدعم الآفاق الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التعافي في ضمان الحصول على كميات كافية من اللقاحات لتلقيح أكبر قدر من السكان، إضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لشراء اللقاحات ودعم الفئات التي تضررت جراء انتشار جائحة كوفيد-19 ومساندة الأنشطة الاقتصادية المتضررة.

أما في **ليبيا**[42]، من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع بما يعكس عدد من العوامل من بينها توقع استقرار إنتاج ليبيا من النفط الخام عند مستوى 1.2 و1.4 مليون برميل في اليوم خلال عامي 2021، و2022. إضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لتأثير تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي امام حقوق السحب الخاصة، حيث تم تخفيض قيمة الدينار الليبي من واحد دينار لكل 0.5751 وحدة حقوق سحب خاصة إلى واحد دينار لكل 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة. إضافة إلى

41 البنك المركزي العراقي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

42 مصرف ليبيا المركزي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

الأثر الإيجابي المتوقع لمنح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية من قبل مجلس النواب، مما يعزز مستويات الأداء الاقتصادي.

عمل المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات المعنية على تكريس طاقاتهم لوقف تفشي وباء جائحة كورونا، من خِلال توفير الدعم المالي اللازم لقطاع الصحة بالكامل. في إطار تلك الجهود يعمل المصرف المركزي مع حكومة الوحدة الوطنية على إعادة هيكلة الانفاق العام من خلال رفع نسبة الانفاق الداعم للطاقات الانتاجية في هيكل الانفاق العام لا سيما فيما يخص قطاع النفط لرفع القدرة الإنتاجية للقطاع النفط إلى 2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2024.

استناداً إلى ما سبق، وبما يعكس تأثير سنة المقارنة، من المتوقع نمو الاقتصاد الليبي بنسبة 196 في المائة في عام 2021، ونحو 23 في المائة في عام 2022 وفق تقديرات مصرف ليبيا المركزي.

في **اليمن**، لا يزال الاقتصاد اليمني يواجه جملة من التحديات التي زاد من وطأتها وباء كوفيد-19 بما شكل ضغوطات على مقومات النشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي في ظل توقف الإنتاج النفطي وتأثر الأنشطة غير النفطية بظروف الإغلاق التي أثرت على عمل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها 75 في المائة من السكان. رغم ذلك، شهد عام 2020 عدد من التطورات الإيجابية على صعيد تخفيف عبء المديونية على الاقتصاد اليمني في ظل مبادرة وقف مدفوعات الدين التي تم إقرارها في إطار الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020. تم في إطار هذه المبادرة وقف مدفوعات خدمة الديون حتى منتصف عام 2021 (بالتالي تأجيل حوالي 417 مليون دولار من التزامات الديون المستحقة على اليمن). إضافة إلى موافقة أعضاء نادي باريس الاثني عشر (بما في ذلك فرنسا وإيطاليا واليابان، وهم دائنون رئيسيون) على المشاركة في إعادة هيكلة ديون اليمن، التي بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019.

كما سيستفيد اليمن من قرار صندوق النقد الدولي بتمديد برنامجه لتخفيف الديون حتى أبريل 2021 من خلال المنح المقدمة من "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) [43] لتغطية كل من أصل الدين ومدفوعات الفائدة. حيث يجوز للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض التي تضار من كوارث صحية، الحصول مقدما على مِنَح لشريحة مبدئية تغطي الدين المؤهَّل الذي يحل أجل استحقاقه للصندوق في غضون فترة لا تتجاوز 6 أشهر، فيما قد تتم الموافقة كذلك على شرائح إضافية لفترة تصل إلى عامين من تاريخ القرار المبدئي.

ج) الدول العربية المستوردة للنفط

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

بفضل الهياكل الاقتصادية الأكثر تنوعاً شهدت مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط معدلات انكماش أقل من مثيلاتها من الدول العربية المُصدرة للنفط، حيث انكمشت اقتصادات دول المجموعة بنسبة 2.8 في المائة في عام 2020.

تعتبر الاختلالات الداخلية والخارجية من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه دول المجموعة خلال أفق التوقع في ظل ارتفاع مستويات العجوزات في الموازنات العامة والحسابات الجارية لعدد من دول المجموعة، إضافة إلى ارتفاع مستويات الدين العام مع ما يفرضه ذلك من تبعات اقتصادية تمثل تحديات أمام قدرة بلدان المجموعة على دفع النمو الاقتصادي ودعم رأس المال البشري، وخلق فرص العمل الكافية لتقليل معدلات البطالة التي تستقر عند مستويات مرتفعة لا سيما بطالة الشباب في غالبية دول المجموعة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن تستفيد دول المجموعة من تعافي الطلب الخارجي في عامي 2021 و2022، إلا أن تلك الاستفادة من المتوقع أن تكون أقل من مثيلاتها

[43] بحسب صندوق النقد الدولي، يسمح "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لصندوق النقد الدولي بأن يقدم منحا لتخفيف أعباء ديون البلدان الأفقر والأكثر هشاشة التي تصيبها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة. يؤدي تخفيف مدفوعات خدمة الدين إلى تحرير موارد إضافية يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الاستثنائية لتمويل ميزان المدفوعات بسبب الكارثة، وتمويل الجهود التي تُبذل لاحتوائها والتعافي منها. وقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني في فبراير 2015 أثناء تفشي فيروس إيبولا وتم تعديله في مارس 2020 لمواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشكل المِنَح المقدمة منه عنصراً مكملا لتمويل المانحين وقروض صندوق النقد الدولي التي يقدمها بشروط ميسرة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

المحققة من قبل باقي الدول النامية الأخرى التي تتمتع بمستويات أعلى من الإنتاجية والتنافسية الدولية.

بناءً عليه، من المتوقع نمو دول المجموعة بنسبة 2.9 في المائة في عام 2021، وارتفاع معدل النمو إلى 3.8 في المائة في عام 2022 مع فرص أكبر لاقتصادات المجموعة للاستفادة العام المقبل من الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها خلال أفق التوقع.

فيما يلي تفصيل توقعات الأداء الاقتصادي لمجموعتي الدول العربية الفرعية المتضمنة في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط.

في **مصر**[44]، تشير البيانات الأولية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل 2.0 في المائة خلال الربع الرابع من عام 2020، مرتفعاً من 0.7 في المائة خلال الربع الثالث من ذات العام. بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض المؤشرات الأولية إلى استئناف التعافي التدريجي نحو مستوياتها المسجلة في مرحلة ما قبل انتشار جائحة فيروس كورونا. في ذات الوقت، استقر معدل البطالة عند 7.2 في المائة خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بنحو 7.3 في المائة خلال الربع الثالث من ذات العام وذلك بعد ارتفاعه ليسجل 9.6 في المائة خلال الربع الثاني من عام 2020 عقب فرض الاجراءات الاحتوائية لجائحة فيروس كورونا في مصر.

من المتوقع أن تؤثر عودة رحلات الطيران المباشرة وتدفق السياحة لاسيما الروسية الي المنتجعات السياحية المصرية المطلة علي البحر الأحمر بشكل إيجابي على تعافي أداء القطاع السياحي، بالتالي زيادة مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من شهر يونيو من عام 2021. كما سيؤدي التوسع في توزيع اللقاحات في مختلف المحافظات إلى رفع مستوي الثقة من خلال السيطرة على انتشار الفيروس، بالتالي التخفيف من حالة عدم اليقين السائدة حول أداء النشاط الاقتصادي منذ انتشار الجائحة.

علاوة على ما سبق، فإن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمعنية بالإصلاحات الهيكلية المُعلنة من قبل الحكومة المصرية سوف تعطي دفعة إضافية لمعدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2022 وعلى المدي المتوسط. ذلك عن طريق تنمية الاقتصاد الحقيقي القائم في الأساس على الزراعة والصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات، مع التركيز علي تحسين إنتاجية القطاعات المختلفة، وزيادة تنافسيتها في ظل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديري. من المتوقع أن تساهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، مما يدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يسجل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر خلال العام المالي 2021/2020 والمنتهي في شهر يونيو 2021 معدل أقل من مثيله المُسجل في العام المالي السابق، ليعكس أثر عام كامل من انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد والإجراءات الاحترازية الناتجة عنها على النشاط الاقتصادي.

بالنظر إلى التوزيع التدريجي للقاحات، وما يترتب على ذلك من تخفيف من حالة عدم اليقين، فانه من المتوقع أن يتعافى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر تدريجياً بداية من العام المالي 2022/2021، حيث يعتمد حجم هذا التعافي ووتيرته إلى حد كبير على الانتعاش في السياحة والصناعات التحويلية على صعيد جانب العرض، وعلى تعافي استثمارات القطاع الخاص على صعيد جانب الطلب.

في **المغرب**[45]، كما هو الوضع في بقية دول العالم، يظل تطور الوضع الوبائي من جهة، خصوصاً مع ظهور السلالات المتحورة لفيروس كورونا المستجد، ومدى توفر اللقاح على صعيد واسع من جهة أخرى، من أهم العوامل المحلية و الدولية التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي في المغرب.

كما يُعد استمرار الدعم المالي والنقدي في إطار حزم التحفيز البالغ قيمتها 20.3 مليار درهم عاملاً مؤثراً على الاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الهيكلية الكبرى، وتعزيز رأس مال الشركات ودعم الأنشطة الإنتاجية، وفقا للاستراتيجيات القطاعية والسياسات العامة. بالتالي قد يؤدي السحب المبكر لهذا الدعم إلى عرقلة التعافي الاقتصادي. على الصعيد المحلي بالخصوص، وإضافة إلى الظروف المُناخية المواتية التي تشير إلى موسم فلاحي جيد في سنة 2021، فإن إنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار يعد من التطورات

44 البنك المركزي المصري، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

45 بنك المغرب، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

الاقتصادية الواعدة التي من شأنها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني على المدى المتوسط.

استنادا إلى أهم التطورات والعوامل المذكورة اعلاه، وبحسب توقعات بنك المغرب في شهر يونيو 2021، من المنتظر أن يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملحوظاً، حيث يتوقع أن ينمو بنسبة 5.3 في المائة في عام 2021، بعدما عرف انكماشاً يقدر بنسبة 6.3 في المائة العام الماضي. يُعزى هذا التعافي إلى التحسن المنتظر في ناتج القطاع الفلاحي بنسبة 17.6 في المائة في ظل الظروف المناخية المواتية للموسم الفلاحي الحالي، وكذا إلى الانتعاش المنتظر للقطاع غير الفلاحي الذي من المتوقع أن ترتفع قيمته المضافة بنسبة 3.8 في المائة بعد الانكماش المُقدر بنسبة 6.0 في المائة في عام 2020. من المنتظر أن يشمل هذا التحسن العديد من القطاعات، بنسب متباينة.

تعد السياسة النقدية التيسيرية التي يتبناها بنك المغرب منذ بداية الجائحة والدعم المالي وكذا مختلف تدابير الدعم المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية" من العوامل الرئيسة الداعمة للتعافي. من جهة اخرى، يعتبر التحسن المرتقب للطلب الخارجي من العوامل التي من المنتظر أن تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني.

أما في عام 2022، من المحتمل أن يتعزز النمو إلى 3.3 في المائة، مما يعكس انخفاضا متوقعا بنسبة 2 في المائة للقيمة المضافة الفلاحية، مع فرضية تحقق مستوى متوسط لإنتاج الحبوب، واستمرار تحسن القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3.8 في المائة.

جدير بالذكر أن هذه التوقعات تظل محفوفة بشكوك قوية، تُعزى بالأساس إلى تطور الحالة الوبائية، حيث يعتبر مدى توفر اللقاح ومدى فاعلية التدابير المتخذة للحد من الانتشار المتزايد لحالات الاصابة في خضم ظهور السلالات المتحورة لفيروس كورونا من أهم التحديات التي يمكن أن تحول دون تعافي الاقتصاد على المستويين الوطني والدولي. على صعيد آخر، فإن الموازنة ما بين ضرورة الحفاظ على سياسات الدعم من جهة التي أدت بصفة عامة إلى تفاقم مستوى الدين العام والعجز المالي وكذا ارتفاع مديونية العديد من القطاعات، وضمان الاستقرار المالي من جهة أخرى، تمثل تحدياً كبيراً أمام صناع القرار من أجل تحقيق اقتصادي مستدام. كما يواجه الاقتصاد الوطني بتحديات تتمثل في الآثار متوسطة المدى للجائحة على مستويات الناتج والتشغيل.

في إطار توجه الدولة لدعم التعافي الاقتصادي، يعطي قانون المالية لسنة 2021، الأولوية في توجهاته الأساسية لخلق فرص العمل ودعم الشركات العامة وتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح المؤسسات والشركات العمومية، وهو ما يعكس الالتزام القوي من أجل تعافي واعد وشامل خلال فترة ما بعد أزمة كوفيد-19. وترتكز هذه التوجهات على المحاور الثلاثة التالية:

- المحور الأول: تسريع تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، فقد التزمت الدولة بموجب "ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل" بتعبئة موارد مالية بقيمة 120 مليار درهم سيتم ضخها في الاقتصاد الوطني لمواكبة التعافي الاقتصادي، منها 45 مليار درهم ستتم تعبئتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار، و75 مليار درهم كقروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة كافة أنواع الشركات.
- المحور الثاني: الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية، خلال عامي 2021 و2022، كمرحلة أولى في إطار تنزيل الإصلاح المجتمعي العميق المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية، الذي ستتم مواكبته عبر تعزيز وتقوية المنظومة الصحية الوطنية لتيسير ولوج المواطنين إلى الرعاية الصحية بشكل متكافئ وتعبئة موارد بشرية ومالية إضافية من خلال اللجوء إلى آليات التمويل المبتكر وتنويع مصادرها، وتحسين فعالية وكفاءة النفقات الموجهة للصحة وتحسين حوكمة المنظومة الصحية. ويتعلق الأمر كذلك بإصلاح الأنظمة والبرامج الاجتماعية الحالية وتحسين حوكمتها للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد.
- المحور الثالث: تعزيز مثالية الدولة وعقلنة أدائها، من خلال الشروع في إصلاح المؤسسات والشركات العامة بهدف خلق التجانس في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

في **تونس** [46]، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي، خلال سنة 2021، تعافياً تدريجياً من آثار جائحة كورونا في ظل الاتجاه التدريجي إلى تخفيف إجراءات الحجر الصحي وانطلاق حملة التطعيم ضد الفيروس، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الاستهلاك بالتالي نشاط القطاعات الموجهة للطلب الداخلي على غرار قطاع البناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية. كما يتوقع أن يشهد القطاع السياحي تحسناً في قيمته المضافة نتيجة تقدم حملات التطعيم ضد الفيروس على المستوى العالمي وتخفيف القيود على السفر من قبل العديد من الدول. أما فيما يخص قطاع الصناعات الاستخراجية، فستشهد بدورها تحسناً في ظل العودة التدريجية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي في ظل ارتفاع مستويات الإنتاج من حقلي "نوارة" و"حلق المنزل". في المقابل، من شأن التقلص المهم في صابة زيت الزيتون خلال الموسم الحالي، بالعلاقة مع الطابع الدوري للإنتاج، أن يؤثر سلباً على القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال عام 2021، نظراً لأهمية مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي الوطني.

على المستوى الاقليمي، من شأن الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا أن ينعكس إيجابا على الاقتصاد التونسي وذلك من خلال ارتفاع قيمة الصادرات التونسية نحو ليبيا إضافة إلى المساهمة في تقليص نسبة البطالة باعتبار ليبيا وجهة أساسية لليد العاملة التونسية. أما على المستوى الدولي، من شأن الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو الشريك الرئيسي لتونس، أن ينعكس بشكل إيجابي على نشاط الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير. تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تبقى مرتبطةً بمدى استقرار الوضع الصحي وفعالية تدابير الاحتواء المتخذة لمجابهة الجائحة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد التونسي نمواً بما يُقدر بنحو 3.9 في المائة عام 2021 بالتوازي مع تحسن القيمة المضافة لكل من الصناعات التحويلية لتنمو بنسبة 4.2 في المائة، خاصة تلك الموجهة للتصدير التي ستستفيد من تحسن الطلب الخارجي، والصناعات الاستخراجية التي من المتوقع نموها بنسبة 6.7 في المائة نتيجة العودة التدريجية للإنتاج النفطي والصناعات الاستخراجية الأخرى. أما بالنسبة لقطاع الخدمات المسوقة فيتوقع أن يعرف تحسناً نسبياً بنسبة 4.8 في المائة بعد انكماشه بنسبة 13.5 في المائة العام الماضي في ظل تواصل تداعيات الأزمة الصحية خاصة على قطاع السياحة والفنادق والمقاهي وقطاع النقل.

من الممكن أن تشكل الموجة الثالثة لانتشار وباء كوفيد-19، إضافة إلى ظهور عدة سلالات جديدة للفيروس، تهديداً لآفاق الاقتصاد العالمي والوطني وذلك نتيجة إمكانية إعادة فرض إجراءات حجر صحي أكثر صرامة لمجابهة انتشار الجائحة، مما سيؤثر على نشاط جل القطاعات سواء الموجهة للطلب الداخلي أو الخارجي، وعلى وجه الخصوص القطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به لا سيما النقل الجوي، إلى جانب تأثير المناخ السائد على الاستثمار والاستهلاك.

تتمثل أبرز السياسات التي سيتم العمل بها على صعيد القطاع النقدي لدعم التعافي الاقتصادي من وباء كوفيد-19 في إطار حزم للتحفيز تبلغ قيمتها 863 مليون دينار تونسي في ما يلي:

- تلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل لتمكينها من استعمال الموارد المتاحة لدى البنك المركزي الأقل تكلفة.
- مواصلة العمل بآلية إعادة التمويل لفترة شهر من أجل دعم البنوك والمؤسسات المالية في جهودها لدرء تداعيات جائحة كوفيد-19 وضمان استمرارية نشاط تمويل عملائها من المؤسسات،
- تيسير شروط استخدام المُقابلات المقدمة كضمان لعمليات إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي التونسي.
- التمديد في قرار تمكين الافراد والمؤسسات من الانتفاع بتأجيل اقساط ديونهم لدى البنوك إلى

46 البنك المركزي التونسي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

شهر سبتمبر 2021 بالنسبة لأقساط القروض الممنوحة للمؤسسات والمهنيين.

- التمديد أيضا في الأجل الأقصى لإسناد التمويلات الاستثنائية لمساندة المؤسسات والمهنيين في مواجهة تداعيات وباء الكورونا، إلى شهر ديسمبر 2021. وسيتم قبول هذه التمويلات الاستثنائية كمقابل لعمليات إعادة التمويل في السوق النقدية.

- وقصد مساعدة المؤسسات ومن بينها المتضررة من تداعيات فيروس كورونا والتي في أمسّ الحاجة إلى السيولة للمحافظة على الاستقرار المالي، يعمل البنك المركزي حالياً على اصلاح سوق السندات القابلة للتداول بهدف زيادة مستويات كفاءة وشفافية السوق. وقد تم في هذا الإطار نشر المذكرة رقم 20 لسنة 2020 للبنوك والوسطاء المقبولين التي تلزمهم بتدوين وقبول السندات القابلة للتداول لدى هيكل الايداع المركزي في مرحلة أولى وسيكون هذا الاجراء متبوعا بقانون جديد ينظم هذه السّوق يتم من خلاله عرض الأطر التنظيمية وآليات العمل مع تحديد دور كلّ الفاعلين في السّوق من بنوك ومُؤسّسات.

بدوره واجه **السودان** في عام 2020 عدد من التحديات كنتيجة للأوضاع الداخلية وكذلك الأضرار الناتجة عن السيول والفيضانات، إضافة إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19 بما أدى إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية وتراجع مستويات الصادرات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية. استلزم ذلك إحداث تحول كبير في السياسات الاقتصادية ومنهجية إدارة الاقتصاد القومي بهدف تجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية.

بناء عليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 3.6 في المائة في عام 2020. كان القطاع الصناعي أكبر القطاعات الاقتصادية تأثراً بسياسات الإغلاق إضافة إلى القطاع النفطي نتيجة الانخفاض المستمر في انتاج النفط.

رغم التحديات الاقتصادية التي واجهت السودان خلال العام الماضي تم تبني عدد من الإصلاحات من بينها إصلاح دعم السلع الأساسية. تتمثل أبرز أولويات الإصلاح في المرحلة الراهنة في تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي كافية لخفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل للشباب والإناث وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر.

من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد السوداني بشكل كبير بداية من عام 2021 من تمكن من الدولة من التأهل للحصول على المساعدة بموجب المبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبك) بعد موافقة كل من المجلس التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ذلك في اجتماعهما المنعقد في نهاية شهر يونيو مما أدى على الفور إلى خفض ديون البلاد من حوالي 56 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 28 مليار دولار أمريكي.

يُعد السودان البلد الثامن والثلاثون الذي يصل إلى هذا الإنجاز ، والمعروف "بنقطة القرار" في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بما يعكس تصميم السودان على المضي قدماً على طريق الإصلاح رغم التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة وسعيه إلى خفض مستويات الفقر. وفق هذا الإنجاز تم منح السودان تسهيل ائتماني من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 2.4 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات بهدف مساندة جهود الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة وخفض مستويات الفقر وصولاً إلى ما يُعرف "بنقطة الإنجاز" وهو الأمر المتوقع في عام 2024، التي في حالة نجاح السودان في الوصول إليها سوف يسهم ذلك في تسهيل عملية تخفيف عبء المديونية الخارجية للسودان بما يُقدر بنحو 50 مليار دولار لتنخفض إلى 6 مليارات دولار فقط[47].

[47] IMF, (2021). " Key messages on Sudan—Enhanced Heavily Indebted Poor Countries Initiative".

في **الأردن**[48]، أدت تداعيات جائحة كورونا، وما رافقها من إغلاقات اقتصادية غير مسبوقة على المستوى المحلي والعالمي خلال العام المنصرم إلى دخول الاقتصاد الأردني في أول انكماش اقتصادي مُنذ أكثر من ثلاثة عقود وبنسبة بلغت 1.6 في المائة. على الرغم من أن الاقتصاد الأردني تمكن من تجاوز جانب مهم من تداعيات هذه الأزمة بمرونة، واستطاع أن يخفف من حدة الانكماش الذي كان متوقعاً في الاقتصاد خلال عام 2020 بفضل الإجراءات الاستباقية الكبيرة التي اتخذتها الحكومة، إلى جانب إجراءات البنك المركزي التي فاق حجمها 2.7 مليار دينار (أو ما نسبته 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن حالة عدم اليقين الكبيرة حول موعد انتهاء هذه الجائحة، وسرعة التعافي من تداعياتها الاقتصادية محلياً وعالمياً، تُعد من أهم العوامل التي ستؤثر على مستويات النمو الاقتصادي في عامي 2021 و2022. أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستويات النمو الاقتصادي، فتشمل:

- انعكاسات الأوضاع الإقليمية على البيئة الاستثمارية في المملكة.
- تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في المملكة، الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية المحدودة في المملكة ويتطلب وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته وتعهداته تجاه تلك الأزمة. جدير بالذكر أن حجم التمويل لمتطلبات خطة الاستجابة للأزمة السورية لعام 2020 بلغ 1.1 مليار دولار من أصل 2.249 مليار دولار وبنسبة تمويل لم تتجاوز 50 في المائة.
- ارتفاع مستوى المديونية، والذي فاق مستواه 106 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام 2020، سواء لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، أو لتمويل فجوة الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين.

تشير أحدث التوقعات إلى أن الاقتصاد الوطني سيدخل مرحلة التعافي خلال عام 2021 ليسجل نمواً إيجابياً نسبته 2.0 في المائة، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 2.7 في المائة في عام 2022.

تتمثل أبرز مجالات التعافي في عودة القطاع السياحي تدريجياً، لا سيما خلال النصف الثاني من عام 2021، وعودة النمو في الصادرات مع تعافي الطلب العالمي، إذ يُعد هذين المجالين من أبرز الدعائم للنمو الاقتصادي في المملكة، كما أن لهما ترابطات (مباشرة وغير مباشرة) قوية مع باقي القطاعات الاقتصادية مما سينعكس ايجاباً في أدائها.

أما أبرز العوامل الداعمة للتعافي فتتمثل فيما يلي:

- تسريع وتيرة الحملة الوطنية للتطعيم ضد وباء كورونا، والعودة التدريجية للانفتاح الاقتصادي وصولاً للانفتاح الكامل بحلول شهر يوليو 2021.
- تحسن الطلب الخارجي بسبب تراجع حالة عدم اليقين العالمية فضلاً عن التوقعات بأن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 6 في المائة في عام 2021.
- اتخاذ العديد من الإجراءات لتحفيز الطلب المحلي، ومنها:
  - استئناف العمل بقرار زيادة رواتب العاملين في المؤسسات المدنية والعسكرية بتكلفة تقديرية بلغت 466 مليون دينار في السنة.
  - إطلاق "برنامج استدامة" بالتعاون بين الحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي لدعم رواتب العاملين في القطاعات المتأثرة بالجائحة بتكلفة تقديرية بقيمة 200 مليون دينار.
  - رفع الحد الأدنى للأجور بمقدار 40 ديناراً (من 220 ديناراً إلى 260 ديناراً)، وهو ما يتوقع أن يكون له أثراً داعماً للطلب الكلي في النصف الثاني من عام 2021 في ظل تأجيل تنفيذ هذا القرار على القطاعات المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا.

في هذا الإطار، قامت الحكومة في نهاية شهر مارس 2021 بإطلاق حزمة تحفيزية بقيمة 448 مليون دينار،

48 البنك المركزي الأردني، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

وذلك بهدف الحد من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد، ومن أبرز الإجراءات التي ستركز عليها هذه الحزمة:

- زيادة أعداد الأسر المستفيدة من برنامج (تكافل 3)، الذي تم اطلاقه من خلال صندوق المعونة الوطنية في بداية عام 2021 لتوفير دعم نقدي للأسر التي دخلت دائرة الفقر بسبب تداعيات جائحة كورونا، بواقع 60 ألف أسرة ليصبح عدد الاسر التي ستستفيد من البرنامج 160 ألف أسرة.
- تمديد العمل "ببرنامج استدامة"، الذي تم اطلاقه في نهاية عام 2020 وكان مقرراً أن ينتهي في شهر مايو 2021، إلى نهاية عام 2021. ويهدف البرنامج إلى الحفاظ على فرص العمل لقرابة 100 ألف عامل في منشآت القطاع الخاص، وتحفيز المنشآت على التشغيل، وبقيمة إجماليّة تبلغ 50 مليون دينار.
- توفير أكثر من (14500) فرصة تشغيل حتى نهاية عام 2021 من خلال إطلاق عدد من المشاريع في عدد من القطاعات، وتقديم قروض بأسعار فائدة مدعومة لمشاريع زراعية جديدة موجهة للشباب.
- التخفيف على قطاع النقل من تداعيات الإغلاقات وتقليل السعات المقعدية، وذلك من خلال منح اعفاء بنسبة 50 في المائة من رسوم تراخيص التشغيل عن فترات الاغلاق وتخفيض السعة المقعدية في مركبات النقل العام.
- تمديد العمل برخص المهن، وبشهادات تسجيل المؤسّسات، وأذونات الإشغال الصادرة عن هيئة الاستثمار، وتأجيل دفع الرسوم المتعلّقة بتراخيص الإعمار في المناطق التنموية، حتى نهاية عام 2021.
- منح خصم على جميع بنود الرسوم والبدلات الواردة على رخصة المهن بنسبة (100 في المائة) للمهن المغلقة (غير المصرّح لها بالعمل) بسبب تداعيات جائحة كورونا.
- ضخ سيولة بقيمة (240 مليون دينار) تُمثل: متأخرات لبعض المستشفيات في المملكة، وشركات الأدوية ومصفاة البترول.
- رفع سقف التسهيلات الائتمانيّة لمؤسسة الإقراض الزراعي بقيمة (30) مليون دينار؛ ليصار إلى إعادة إقراضها لمشاريع زراعية تصديرية وتشغيلية بما فيها تمكين المرأة الريفية.

كما قام البنك المركزي أيضاً باتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة تداعيات كورونا خلال عام 2021، وشملت هذه الإجراءات:

- زيادة سقف برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا ليصبح 700 مليون دينار أردني بدلاً من 500 مليون دينار أردني.
- زيادة سقف التمويل لقطاع السياحة ضمن برنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية ليصبح 4 مليون دينار بدلاً من 3 مليون دينار.
- تمديد العمل بقرار تأجيل أقساط القروض على القطاعات المتضررة من تداعيات جائحة كورونا حتى نهاية عام 2021.

كما من شأن استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي تماشياً مع التزام الأردن ببرنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب خطة أولويات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي، وخطة البرنامج التنفيذي للحكومة للأعوام (2021-2024) أن يدعم مقومات الاستقرار الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022.

تركز هذه الإصلاحات على معالجة تحديات النمو في المدى الطويل في مجالات ممارسة بيئة الأعمال وسوق العمل والحوكمة، وضبط العجز وتخفيضه من خلال محاربة التهرب الضريبي، وترشيد النفقات وتعزيز كفاءتها، هذا إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وضمان إيصال الدعم إلى مستحقيه.

على الصعيد النقدي، أظهرت المؤشرات النقدية تحسناً في أدائها خلال العام الماضي وذلك على الرغم من التداعيات

السلبية للجائحة المستجدة على الاقتصاد، إذ ارتفعت الاحتياطيات بمقدار 1.6 مليار دولار (11.1 في المائة) ليصل إلى 15.9 مليار دولار ويكفي هذا المستوى من الاحتياطيات لتغطية نحو 9.2 شهراً من واردات المملكة من السلع والخدمات. كما شهدت البنوك المرخصة تحسناً في أدائها خلال عام 2020، إذ حققت نمواً في اجمالي موجوداتها بنسبة 6.4 في المائة لتصل إلى حوالي 57.0 مليار دينار، وأظهرت الودائع تعافياً بعد تأثرها بحالة عدم اليقين والاغلاق الكلي الذي فُرض من قبل الحكومة خلال شهري مارس وابريل لترتفع بمقدار 1.5 مليار دينار وبنسبة نمو 4.2 في المائة كان معظمها بالدينار، أما على صعيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها فقد نمت بنسبة 5.7 في المائة كان معظمها للقطاع الخاص.

فيما يتعلق بأبرز التحديات القائمة، فتتمثل في التخوفات من عدم وفاء الشركات التي تم التعاقد معها على كميات اللقاح من توريد الكميات المتفق عليها بسبب نقص الإنتاج في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة جاهدة لتطعيم أكبر عدد ممكن من المواطنين والمقيمين في المملكة لتحقيق التعافي من تداعيات جائحة كورونا. إضافة إلى التحديات المرتبطة بتحور الفيروس في بعض دول العالم، وعدم قدرة العديد من دول العالم على الوصول إلى كميات كافية من اللقاح، مما قد يُطيل أمد الجائحة والقدرة على التعافي من تداعياتها.

فيما يخص الاقتصاد **اللبناني**[49] فقد تعرض لبنان عام 2020 لأزمات متتالية وغير مسبوقة، بدءاً من الأزمة الاقتصادية والمالية، مروراً بجائحة كوفيد 19، وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت وأخيراً الحاجة الملحة إلى وجود حكومة فعالة تقوم بالإصلاحات الملحة والمطلوبة من المجتمع الداخلي والدولي.

في غضون ذلك، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بحسب تقديرات مصرف لبنان بنسبة 22 في المائة، بما يمثل انكماشاً حاداً لم يشهده لبنان منذ عقود. ومن بين كل هذه الازمات، كان للأزمة المالية والاقتصادية الأثر الاكبر في الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها لبنان وأدت إلى توقف تدفقات رؤوس الأموال مما زاد من التحديات على صعيد أسواق الصرف، والمالية العام والقطاع المالي.

بالنسبة للعوامل الداخلية، فإن استمرار الفراغ الحكومي الذي تشهده البلاد منذ أكثر من ثمانية أشهر وبالتالي غياب الاصلاحات يشكل العامل المؤثر الأبرز على مستوى النمو الاقتصادي المتوقع.

إقليمياً، من المتوقع أن يُسهم التوافق حول ترسيم الحدود الجنوبية في تعزيز مستويات الثقة وإعطاء إشارة إيجابية للمجتمع الدولي وللمستثمرين في مجال الطاقة و قطاع الغاز تحديداً. كما سيساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية للتنقيب عن النفط والغاز وبالتالي ستلعب دوراً إيجابياً على مستوى النمو المتوقع في الاعوام المقبلة.

عالمياً، كان لجائحة كورونا وانتشارها دوراً إضافياً في زيادة حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني إذ أثرت بشكل خاص على جانبي الطلب والعرض من خلال تعرض سلاسل الامداد العالمية للضغوط وتراجع الانتاج والطلب في كافة القطاعات.

بالإضافة الى ذلك، كان لجائحة كورونا أثراً مهماً على سوق العمل بسبب إقفال المؤسسات المؤقت أو الدائم وتسريح عدد كبير من العاملين وخصوصاً في قطاع السياحة والبناء، الركنان الأساسيان للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى ازدياد نسب الفقر والبطالة. كما تجدر الاشارة إلى أن تباطؤ انحسار الجائحة يؤثر سلباً على تحويلات العاملين اللبنانيين من الخارج بالتالي على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

على المدى القصير والمتوسط، من غير الممكن توقع النمو للسنوات المقبلة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية والتجاذبات القائمة، ولكن من المؤكد أن تشكيل حكومة فعالة تتابع المفوضات مع صندوق النقد الدولي بات أمراً ملحاً وضرورياً من أجل دعم التعافي الكامل للاقتصاد وبناء اقتصاد مستدام، ذلك من خلال تطبيق الاصلاحات المتعلقة باستعادة ملاءة المالية العامة، وسلامة النظام

[49] مصرف لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

المالي بالتزامن مع وضع شبكة أمان اجتماعية موسعة لحماية الأشخاص الأكثر فقراً.

أما على المدى الطويل وبالإضافة إلى كل هذه الاصلاحات البنيوية الضرورية و بالتوازي مع اقتصادات العالم والتحديات الجديدة في ظل استمرار تفشي وباء كورونا العالمي أصبح من الأهمية بمكان التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ودعم القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة بعد تراجع التجارة اللبنانية والخدمات وذلك من اجل تحفيز النمو.

بناءً على ما سبق، من المتوقع استمرار انكماش الاقتصاد اللبناني حيث لا تزال مسارات النمو رهينة التقدم في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتشكيل حكومة فعالة لتطبيق الاصلاحات اللازمة، والاستفادة من الدول المانحة عبر التدفقات المالية في الاستثمارات الداخلية.

كما تعتمد مسارات التعافي بشكل أساسي على مدى تقدم الحملة الوطنية للتلقيح التي بدأت رسمياً في منتصف شباط 2021 مموّلة من مشروع تعزيز النظام الصحي في لبنان في إطار أول مساندة يقدمها البنك الدولي لعملية التلقيح ضد فيروس كورونا في العالم. لكن التحدي الأكبر يبقى في سرعة عملية التلقيح من أجل حماية النظام الصحي، والحد من انتشار العدوى، ووضع البلاد على مسار إعادة تحريك العجلة الاقتصادية.

فيما يتعلق بأبرز إجراءات دعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، ففي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي تواجه لبنان منذ أكثر من عامين، تمثلت أبرز إجراءات دعم التعافي في بعض المساعدات العينية والمادية كمشروع شبكة الأمان الاجتماعي من خلال مبادرة الحكومة اللّبنانية لتقديم مساعدة مادية تبلغ 400 ألف ليرة للأسر الأكثر احتياجاً التي تأثرت بشدة من تداعيات أزمة كورونا، وقرض بقيمة 40 مليون دولار من البنك الدولي لإعداد المستشفيات العامة وتجهيزها لمواجهة تفشي المرض. كما تم تمديد جميع المهل المتعلقة بدفع الضرائب، وفواتير الخدمات و الرسوم لكل القطاعات الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق مصرف لبنان سلسلة تعاميم لا يزال مفعولها سارياً حتى شهر يوليو 2021 تندرج ضمن الإجراءات المتخذة للحد من تداعيات ازمة كورونا كالتعميمين رقم 556 و557 لتزويد البنوك التجارية بالعملة الأجنبية لتمويل واردات المواد الخام للصناعة، وواردات المواد الغذائية الأساسية، والمواد الخام لصناعة الأغذية الزراعية. كما طُلب من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان عدم تخفيض تصنيف ديون العملاء في حال حصول تأخر في سداد ديونهم أو تجاوزهم لسقوف التسهيلات الممنوحة لهم مع إمكانية اعادة جدولة السندات المستحقة غير المدفوعة.

كذلك سمح التعميم رقم 547 للبنوك والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية لمدة خمس سنوات بسعر فائدة صفر في المائة بالليرة اللبنانية والدولار للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية، ولكنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم ومن بينها نفقات التشغيل، أو دفع رواتب موظفيهم نتيجة انقطاع نشاطهم الاقتصادي بسبب الجائحة.

في **فلسطين**[50]، من المتوقع أن يتأثر مسار النشاط الاقتصادي بعدة عوامل، من أهمها:

(1) انحسار الجائحة الصحية وما صاحبها من تداعيات وتوفر اللقاحات المضادة للفيروس لكافة الشرائح السكانية؛
(2) الانتظام في تحويل إيرادات المقاصة الضريبية إلى الحكومة الفلسطينية؛
(3) عودة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وحركة التجارة الخارجية إلى مستوياتها الطبيعية قبل الأزمة الصحية؛
(4) تحسن مستويات المنح والمساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية؛
(5) تبعات العدوان الأخير على الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.

في هذا الإطار من المتوقع استمرار التعافي التدريجي للاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام القادمة لاسيما في ضوء حزم التحفيز التي يتم تبنيها بقيمة 500 مليون دولار خلال عام 2021.

[50] مؤسسة النقد الفلسطينية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الرابع عشر"، يونيو.

بناء عليه، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 4.4 في المائة في عام 2021، ونحو 3.0 في المائة في عام 2022 مدفوعاً بتحسن مستويات الاستهلاك والاستثمار الخاص. إضافة إلى توقع تحسن القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية الرئيسة لا سيما الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات والانشاءات.

تبقي أهم التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي خلال أفق التوقع ممثلةً في مدى توفر اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 لكافة الشرائح السكانية، ومدى توفر المنح والمساعدات لدعم موازنة الحكومة الفلسطينية، وتوفير التمويل والمنح اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة نتيجة الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع وما صاحبها من نتائج سلبية طالت القطاعات الإنتاجية.

في **موريتانيا**، من المتوقع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بما يعكس التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للحديد الذي تمثل صادراته نحو ثلث الصادرات الإجمالية. في هذا الإطار، يتوقع انخفاض الأسعار العالمية للحديد من نحو 88 دولار للطن المتري الجاف عام 2019 إلى نحو 70 دولار في المتوسط خلال عامي 2020 و2021 مقابل 188 دولار للطن المتري الجاف عام 2011. كما سيبقى النشاط الاقتصادي مدعوماً بالزيادة المتوقعة للإنتاج في قطاعات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية بدعم من الاستثمارات والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.

في **الصومال**، من المتوقع تعافي نسبي للأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022 مع استمرار المشروعات الهادفة إلى تطوير الموانئ التي بدأ تأثيرها الإيجابي في الظهور. كما سيجد النشاط الاقتصادي كذلك دعماً من تعافي تحويلات الصوماليين بالخارج في ظل النشاط المتوقع للاقتصاد العالمي. في المقابل، ستعتمد مسارات النمو في القطاع الزراعي على تطورات الأوضاع الداخلية والأوضاع المُناخية.

بناءً عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الصومالي لمعدل نمو يُقدر بنحو 2.6 في المائة في عام 2021 ونحو 3.2 في المائة العام المقبل.

أما في **جيبوتي**، انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد الذي يستفيد من تفعيل دور الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. تشير التقديرات إلى انكماش اقتصاد جيبوتي بنسبة 1.0 في المائة عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا .

بذلك يكون النشاط الاقتصادي في جيبوتي قد سجل في عام 2020 انكماشاً هو الأول من نوعه على مدى عقدين نتيجة وباء كوفيد-19، حيث ألحقت إجراءات الإغلاق وتعليق السفر الدولي أضراراً بالغة بقطاعات البناء، والتجارة العامة، والنقل الجوي والبري، والخدمات التي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية. كما تأثر الاقتصاد بظروف الأوضاع الداخلية وتعرض القرن الأفريقي للكوارث الطبيعية، مثل هجمات الجراد الصحراوي، بما ساهم في مجمله في انخفاض مستويات الإنتاج والاستثمار.

لا تزال التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط إيجابية رغم تأثير وباء كوفيد-19، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو مستويات مرتفعة تتراوح ما بين 5 إلى 5.7 في المائة في 2021-2022، مدفوعاً بالانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي لدى بعض الشركاء التجاريين الرئيسين، مما سيعزز عمليات إعادة التصدير في المنطقة الحرة وصادرات النقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات، كما يتوقع أيضا أن تعزز مشاريع البنية التحتية الجارية من زخم النمو خلال أفق التوقع.

تسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة جيبوتي كمركز إقليمي للتجارة الدولية والأنشطة اللوجستية من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى قطاع البنية الأساسية عبر تعزيز الانفاق الحكومي الممول من خلال الاقتراض سواءً من الصين أو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في منطقة التجارة الحرة وخطوط أنابيب المياه والسكك الحديدية التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا .

تعتمد قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على مدى تنفيذ الإصلاحات الخاصة ببيئة

الأعمال التي ساهمت في تحسين مكانة جيبوتي في مؤشر تيسير أداء الأعمال للبنك الدولي من المرتبة 171 إلى في عام 2018 إلى المرتبة 99 في عام 2019، وهو ما يستلزم الاستمرار في بذل المزيد من الجهود على صعيد ضمان الالتزامات التعاقدية وحقوق المستثمرين.

في **القُمر**، تأثر الأداء الاقتصادي العام الماضي بالتداعيات غير المواتية لوباء كوفيد-19 الذي أثر على عدد من القطاعات الرئيسة ومن أهمها السياحة والتجارة والخدمات في ظل إجراءات الإغلاق وتراجع الطلب الخارجي.

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافياً العامين الجاري والمقبل مستفيداً من عدد من العوامل من بينها تحسن النشاط الاقتصادي العالمي الذي سيدعم نمو حركة التجارة الخارجية وعودة التدفقات السياحية بنهاية العام مع توفر اللقاحات.

كما سيؤدي المُضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي تعتمد على تنمية قطاعات الصيد والثروة السمكية إلى دعم التعافي الاقتصادي.

من جانب آخر، وفي ظل الظروف المُناخية المواتية من المتوقع تحسن أداء قطاع الزراعة مع ما يستتبعه ذلك من زيادة صادرات عدد من السلع الاستراتيجية. كذلك من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية في إطار المشروعات الممولة من قبل شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف ومن خلال الدعم المالي الذي تعهد به المجتمع الدولي من خلال مؤتمر شركاء القُمـــر للتنمية [The Conference of Partners for the Development of Comoros (CPAD)]. بناء عليه، من المتوقع تسجيل القُمر معدلات نمو تدور حول مستوى 3 في المائة خلال أفق التوقع.

شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022

اتجاهات النمو الاقتصادي

تشير التقديرات إلى توقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.9 في المائة عام 2021 في ظل عمق تأثيرات جائحة كورونا، وارتفاع النمو إلى 3.6 في المائة عام 2022

معدل نمو الدول العربية (%)

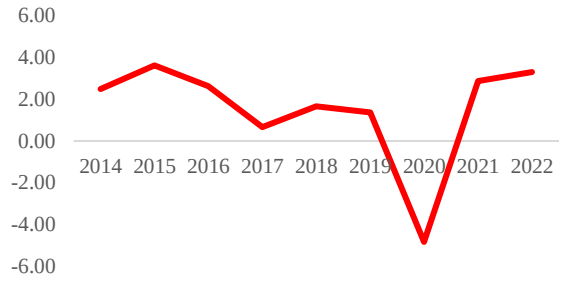

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

وسط تباين متوقع لمعدلات النمو بحسب مجموعات الدول العربية خلال أفق التوقع

معدل نمو مجموعات الدول العربية (%)

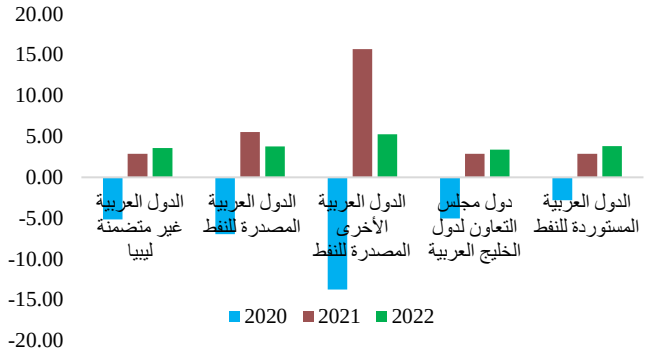

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

سوف تتباين سرعة تعافي الاقتصادات العربية بحسب صلابة الأنظمة الصحية، ومدى توفر الحيز المالي، وطبيعة الهياكل الاقتصادية، ومستوى التطور التقني

الفارق بين مكاسب النمو في عامي 2021 و2022 والخسائر الناتجة عن الجائحة (نقطة مئوية)

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

حيث يتوقع تسجيل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً بنسبة 2.8 و3.4 في المائة في عام 2021 و2022

معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)

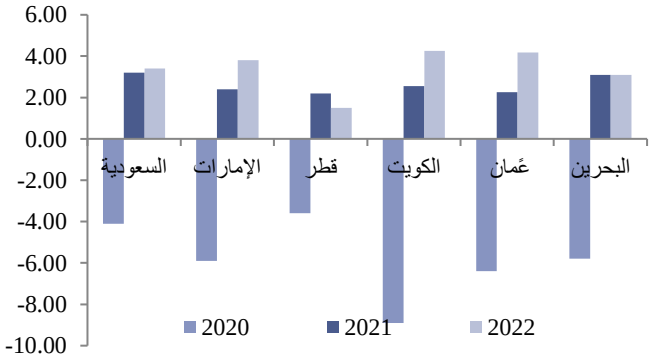

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

فيما يتوقع تسجيل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نمواً بنسبة 15.7 و5.3 في المائة في عام 2021 و2022

معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)

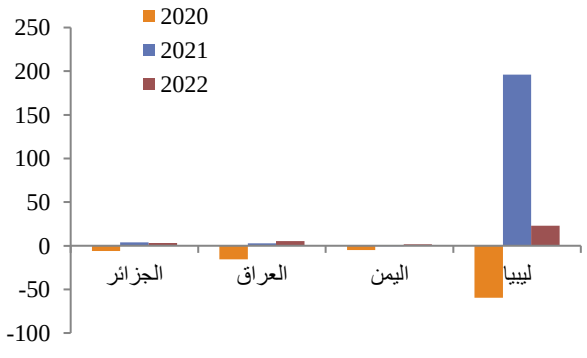

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

فيما يتوقع تسجيل الدول العربية المستوردة للنفط نمواً بنسبة 2.9 و3.8 في المائة في عام 2021 و2022

معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)

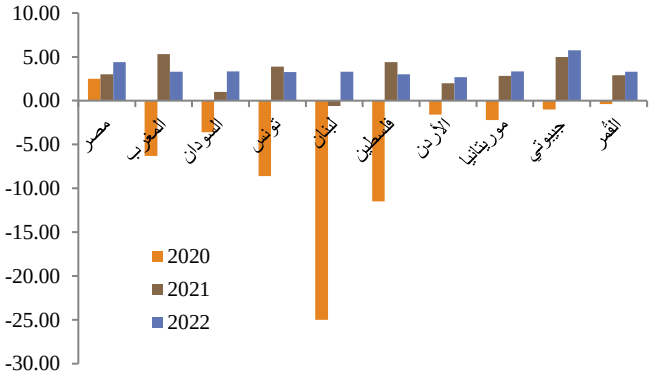

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

ثانياً :توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالدول العربية كمجموعة خلال عامي 2021 و2022 بتواصل الآثار الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها المباشرة على سلاسل الإنتاج والتوزيع والأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية وبشكل خاص النفط، إضافة إلى أثر الإجراءات الصحية المُتبناة على النشاط الاقتصادي ومستويات العرض والطلب. علاوة على ما سبق من المتوقع أن يساهم التخفيف التدريجي للقيود والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي وزيادة الأجور في زيادة مستويات الطلب في بعض الدول العربية، وهو ما قد يولد ضغوطاً تضخمية. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتحديات التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول كنتيجة لتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي. إضافة إلى توقع تأثر المستوى العام للأسعار بأثر التقلبات المناخية على المحاصيل الزراعية في بعض الدول العربية، الأمر الذي سيوثر على حجم المعروض من السلع الغذائية ومن ثم أسعارها في الأسواق المحلية.

في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع بقاء معدل التضخم في الدول العربية عند مستوى مرتفع خلال عام 2021 يبلغ نحو 11.0 بالمائة، بينما يتوقع تراجع معدل التضخم خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 6.1 في المائة.

الدول العربية المصدرة للنفط

يتوقع أن يشهد عام 2021 ارتفاع معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول ليسجل حوالي 2.8 بالمائة كنتيجة لتوقع ارتفاع معدل التضخم في كل من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليصل إلى نحو 2.2 في المائة، ومجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليبلغ حوالي 4.6 في المائة خلال عام 2021. بالنسبة للتوقعات خلال عام 2022، يتوقع تواصل الارتفاع في معدل التضخم في دول المجموعة ليصل إلى حوالي 2.9 في المائة.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة بتداعيات جائحة كورونا، وكذا التغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية التي تمثل وزناً ملموساً في سلة التضخم ببعض دول المجموعة. إضافة إلى توقع تلاشي أثر بعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول، وأثر المراجعة الدورية لأسعار منتجات الطاقة المرتبطة بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 2.2 في المائة في عام 2021، وفيما يخص عام 2022 من المتوقع انخفاض طفيف لمعدل التضخم إلى 2.1 بالمائة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**، بلغ معدل التضخم خلال شهر يونيو 2021 حوالي 6.2 في المائة[51] وذلك مقارنة بالشهر المقابل من عام 2020. يعكس ذلك استمرار تأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة (من 5 بالمائة إلى 15 في المائة) على المستوى العام للأسعار، التي تم البدء في تطبيقها اعتباراً من يوليو 2020. فقد زادت خلال شهر مايو أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات، والنقل، والتبغ، والاتصالات، وتأثيث وتجهيزات المنزل، والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة. بينما تراجعت أسعار كل من مجموعة التعليم، والسكن والمياه والكهرباء والغاز.

من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في المملكة مستوى يتراوح حول 2.9 في المائة في عام 2021 كمحصلة لعدد من العوامل. فمن جهة من المتوقع تلاشي أثر بعض الإجراءات بنهاية النصف الأول من عام 2021، هذا بالإضافة إلى أثر المراجعة الدورية لأسعار منتجات الطاقة. فيما يتوقع من جهة أخرى استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي شهدت ارتفاعات متوالية خلال الفترة

[51] الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2021)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

الأخيرة وفقا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة. فيما يخص عام 2022، يتوقع ان يبلغ معدل التضخم حوالي 2.0 في المائة.

في **الإمارات**، شهد شهر ابريل 2021 انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة قدرها 0.54 بالمائة مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. حيث تراجعت أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والملابس والاحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والمطاعم والفنادق، والتبغ، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والاتصالات. في حين ارتفعت أسعار كل من مجموعة النقل، والترفيه، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والصحة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع ان يتأثر المستوى العام للأسعار بعودة مسارات النمو الاقتصادي كمحصلة لبرامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية ذلك بالتوازي مع زيادة مستويات الائتمان نتيجة لخطة الدعم الاقتصادي الشامل. في ضوء التطورات سالفة الذكر، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 0.7 في المائة خلال عام 2021، وحوالي 1.8 في المائة في عام 2022.

في **قطر**، شهد شهر مايو 2021 ارتفاع في الرقم القياسي للأسعار بنسبه قدرها 2.47 بالمائة بالمقارنة بالشهر المماثل من عام 2020[52]، حيث زادت أسعار مجموعات كل من النقل، والمطاعم والفنادق، والاتصالات، والسلع والخدمات الأخرى، والتعليم، والغذاء والمشروبات، والأثاث والأجهزة المنزلية، والترفيه والثقافة. بينما تراجعت أسعار كل من مجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والملابس والأحذية، والصحة فيما استقرت أسعار مجموعة التبغ.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يرتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 بنحو 1.0 في المائة. وعلى صعيد عام 2022 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.4 بالمائة. يأتي ذلك كنتيجة لحزم التحفيز المالي والنقدي وأثرها على زيادة مستويات الطلب المحلي، ذلك الى جانب أثر تعافي مستويات الطلب الخارجي نتيجة تحسن نشاط الاقتصاد العالمي.

في **الكويت**، ساهم ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية عقب الموجة الأولي للجائحة في زيادة الضغوط التضخمية المحلية، حيث يعود الارتفاع المتواصل في معدل التضخم بدولة الكويت منذ النصف الثاني من العام الماضي بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الأغذية، حيث سجل معدل التضخم (على أساس سنوي) في أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات (ووزنه الترجيحي نحو 16.7 بالمائة) ارتفاعات متتالية منذ شهر مايو 2020، وحتى شهر مارس 2021 الذي سجل فيه نحو 10.4 في المائة. بلغ معدل التضخم في هذا القسم خلال العام الماضي بأكمله نحو 4.9 في المائة مقابل نحو 1.1 في المائة في عام 2019، ونحو 0.0 في المائة في عام 2018. كما بلغ معدل التضخم في تلك المجموعة خلال شهر ابريل 2021 حوالي 10.8 بالمائة، وقد مثل معدل التضخم بالكويت بشكل عام خلال الشهر المذكور نحو 3.1 بالمائة.

على صعيد التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن تشهد الأسعار العالمية للنفط وأسعار المعادن والمنتجات الزراعية ارتفاعاً تدريجياً بما في ذلك أسعار الغذاء. ولذا، فمن المرجح أن يسجل معدل التضخم المحلي بدولة الكويت مستويات أعلى من تلك المسجلة في العام السابق.

في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 حوالي 2.8 في المائة. بالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة.

في **البحرين**، سجل المستوى العام للأسعار انخفاضاً خلال شهر ابريل 2021 بحوالي 0.1 في المائة، مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، كمحصلة لانخفاض أسعار كل من مجموعة المطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات، والملابس والاحذية. كما واصل التراجع بنسبة 0.3 في المائة على أساس سنوي في شهر مايو 2021.

كنتيجة لتوقع زيادة مستويات الطلب المحلي كنتيجة للحزم التحفيزية التي تبنتها الحكومة، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال 2021 نحو 1.5 في المائة. فيما يتعلق بعام 2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.0 بالمائة.

في **عُمان**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر أبريل 2021 نسبة قدرها 1.59 بالمائة وذلك مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار كل من مجموعة النقل، والتبغ، والسلع والخدمات المتنوعة، والثقافة والترفيه، والأثاث والمعدات والصيانة المنزلية، وأسعار المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والتعليم، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والصحة.

كما يعكس هذا الارتفاع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من شهر ابريل 2021، إضافة إلى أثر التطورات في أسعار النفط العالمية.

[52] جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2021)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

فيما يخص التوقعات خلال عام 2021، فمن المتوقع زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة قدرها 3.8 في المائة. بالنسبة لعام 2022، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

يتوقع ان يتأثر المستوى العام للأسعار بأثر الإجراءات الصحية المصاحبة لتفشي وباء كوفيد-19، وأثرها على مستوى الإمدادات من السلع، وكذا أثر التغيرات في أسعار السلع والمواد الخام التي يتم استيرادها من الخارج، خاصة أن بعض دول المجموعة تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في تغطية الاحتياجات من السلع والخدمات. الأمر الذي من شأنه أن يُبقي المستوى العام للأسعار في بعض دول تلك المجموعة عرضةً للتقلبات المتوقعة في الأسعار العالمية للسلع والخدمات. هذا بالإضافة إلى أثر تراجع القوة الشرائية لبعض عملات دول المجموعة وأثره على المستوى العام للأسعار في هذه الدول. علاوة على التأثير المتوقع للظروف الداخلية التي تمر بها بعض دول المجموعة على المستوى العام للأسعار نتيجة آثارها على عدم انتظام سلاسل التوريد.

في ظل التطورات سالفة الذكر، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بدول المجموعة حوالي 4.6 في المائة عام 2021، ونحو 5.1 في المائة خلال عام 2022.

على ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **الجزائر**، يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال عامي 2021 و2022 بتواصل الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19. إضافة إلى أثر التطورات في أسعار النفط العالمية، ومدى تغير أسعار صرف الدولار واليورو اللذين يمثلان العملتين الرئيستين في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي. كما تُمثل التغيرات المُناخية أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي، ومستوى أسعار السلع الغذائية في السوق المحلي.

انعكاساً للتطورات المذكورة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الجزائر حوالي 2.9 في المائة خلال عام 2021 وحوالي 3.4 بالمائة في عام 2022.

في **العراق**، ارتفع معدل التضخم السنوي[53] خلال شهر مايو 2021 بنحو 5.6 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من عام 2020. حيث ارتفعت أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والتبغ، والملابس والاحذية، والسكن، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والصحة، والنقل، والاتصالات، والمطاعم والفنادق، والترفيه، بينما تراجعت أسعار مجموعة التعليم خلال شهر مايو 2021.

كما زاد معدل التضخم الأساسي السنوي خلال شهر مايو 2021 ليصل إلى 6.1 في المائة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بأثر تفشي وباء كوفيد-19 على مستوى الإمدادات من السلع، إضافة إلى أثر التغيرات في أسعار السلع المستوردة، لاسيما أن العراق يعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في تغطية حاجاته من السلع والخدمات. وهذا الامر من شأنه أن يُبقي الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات المتوقعة في العالم سلباً أو إيجاباً. فضلاً عن أثر التغيرات في قيمة العملة المحلية على قيمة تلك السلع والخدمات خاصة في ظل تراجع القوة الشرائية للدينار العراقي.

في ظل التطورات السابقة، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عام 2021، وحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2022.

أما في **ليبيا**، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم كمحصلة لعدة أسباب أهمها التضخم المستورد نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي شبه الكلي على الواردات في تغطية احتياجات الطلب الكلي من السلع والخدمات.

هذا، ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الليبي معدل تضخم يبلغ 2.4 في المائة خلال عام 2021، ونحو 4.0 بالمائة في عام 2022 بسبب التوقعات بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية لا سيما في ظل التحسن النسبي في الأوضاع الداخلية العام المقبل[54].

في **اليمن**، كنتيجة لاستمرار التطورات الداخلية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا، يتوقع أن يواصل معدل التضخم تحقيق معدلات مرتفعة.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

شهدت دول المجموعة ارتفاعاً ملموساً في معدل التضخم في عام 2020 ليصل إلى ما يقرب من 34 في المائة كنتيجة للتداعيات الناتجة عن جائحة كورونا والأوضاع الداخلية غير المواتية التي شهدتها بعض دول المجموعة وأدت إلى تصاعد الضغوط التضخمية.

من المتوقع أن تتأثر دول المجموعة خلال أفق التوقع بعدد من العوامل التي من شأنها الإبقاء على معدل التضخم عند مستويات مرتفعة من بينها التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب Demand-pull inflation في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي، وإقرار بعض الزيادات في

[53] وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، (2021)، "تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك"، مايو.

[54] مصرف ليبيا المركزي، (2020). ليبيا، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

الحد الأدنى للأجور في بعض دول المجموعة. كما ستشهد دول المجموعة ضغوطات تضخمية ناتجة عن التضخم المدفوع بعوامل دفع التكلفة Cost-push inflation كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية. كما ستتواصل الضغوطات التضخمية الناتجة عن أثر التمرير Pass-through effect كنتيجة لاستمرار التحديات التي تواجه أسعار صرف العملات المحلية ببعض دول المجموعة.

بناء على التطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 في هذا المجموعة من الدول حوالي 22.8 في المائة. فيما يخص عام 2022 فيتوقع انخفاض معدل التضخم بدول المجموعة إلى حوالي 10.8 في المائة.

على ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **مصر**، وصلت أسعار بعض المنتجات البترولية لمستويات تغطية التكاليف. بالتالي، تنعكس الأسعار العالمية للبترول على التضخم المحلي من خلال قرارات لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية بشكل ربع سنوي وبحد أقصى ±10 نقطة مئوية. قررت لجنة التسعير رفع الأسعار المحلية لبعض المنتجات البترولية بـ 25 قرش للتر في مراجعاتها الأخيرة في ابريل 2021، بالتزامن مع الارتفاع المشهود في اسعار البترول العالمية خلال الربع الأول من عام 2021. أدى إصلاح نظم دعم الطاقة إلى توفير وفورات مالية مكنّت الحكومة من تبني عدد من التدابير لمواجهة التبعات الناتجة عن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد وانعكاساته على الاقتصاد المصري. من المتوقع أن يسهم وجود مخزون كافي من السلع الاستراتيجية واستقرار سعر الصرف في ظل تعافى تدريجي للأنشطة المختلفة في احتواء الضغوط التضخمية.

كما أثرت جائحة كورونا على معدلات التضخم من جانب الطلب منذ بداية انتشارها في مصر خلال 2020. يأتي ذلك بسبب تأثير انتشار الجائحة والتدابير الاحترازية المصاحبة لها للحد من انتشارها. وكان لذلك أثر سلبي على مستويات الدخل للأسر المصرية ومستويات التشغيل، وهو ما أدى إلى انخفاض مستويات الطلب المحلي وخفف الضغوطات على مستويات الأسعار المحلية.

هذا، وبناء على توقعات التعافي الاقتصادي وتوقعات التضخم المستقرة، إضافة إلى الاوضاع النقدية الحقيقية المتوقعة، من المرتقب تسجيل المعدلات السنوية للتضخم معدلات أحادية خلال عامي 2021 و2022. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتأثر مستوى المعدل السنوي للتضخم العام بالتأثير السلبي لفترة الأساس والمتعلقة برجوع معدلات التضخم العام الشهرية إلى مستوياتها الطبيعية في عام 2021، إلا أن المعدلات السنوية ستستمر في تسجيل معدلات في نطاق المعدل المستهدف البالغ 7.0 بالمائة (±2 نقطة مئوية) خلال الربع الرابع من عام 2022 [55].

في ظل التطورات المذكورة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في مصر نحو 5.3 في المائة خلال عام 2021، بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم حوالي 5.9 في المائة.

في **تونس**، تعد تطورات الأزمة الصحية العالمية وتأثيراتها المباشرة على سلاسل الإنتاج والتوزيع والأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية خاصة النفط الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي المحلي بشكل كبير، من أبرز العوامل العالمية التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على اتجاهات الأسعار المحلية خلال عامي 2021 و2022. فيما يتعلق بالعوامل الرئيسة المحلية المؤثرة في تطور الأسعار المحلية نجد في مقدمتها تداعيات تواصل الأزمة الصحية، والإجراءات الصحية المشددة على النشاط الاقتصادي ومستويات العرض والطلب في الفترة القادمة. كذلك فإن توجه الدولة نحو مزيد من التحكم في التوازنات المالية وإصلاح نظم الدعم السلعي سيكون له آثار على مستوى أسعار العديد من المواد والخدمات المُحدد أسعارها إدارياً.

فيما يخص عوامل جذب الطلب، أدى انتشار وباء كوفيد-19 وتشديد القيود على تنقل الأفراد إلى انخفاض كبير في مستوى الطلب في عام 2020. يتوقع في الفترة القادمة، أن يساهم التخفيف التدريجي للقيود والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي وزيادة الحد الأدنى للأجور في التحسن التدريجي في مستوى دخل الأسر ومن تحسن الطلب المحلي في أفق التوقع. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم خفض نسبة الفائدة الرسمية في مناسبتين (بنحو 100 نقطة أساس في 17 مارس 2020 وبنحو 50 نقطة أساس في 30 سبتمبر 2020) في دعم مستويات القروض الاستهلاكية، التي بلغت في الربع الأول من عام 2021، أعلى مستوى لها منذ عامين، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز الطلب الاستهلاكي في الأشهر المقبلة.

بالنسبة للتضخم المدفوع بعوامل دفع التكلفة، يُنتظر أن تكون الضغوط التضخمية على تكاليف الإنتاج والتوزيع نشطة خلال الفترة المقبلة. وأهم مصادر هذه الضغوط النسق التصاعدي في الأسعار العالمية للمواد الأولية؛ والتضخم المستورد، والزيادات في تكاليف الأجور؛

55 البنك المركزي المصري، مصر، (2021). "صندوق النقد العربي- استبيان تقرير افاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الرابع عشر.

والزيادة في أسعار السلع المَحدد أسعارها إدارياً، خاصة الطاقة، والتوجه نحو تحرير العديد من هذه الأسعار على مدى السنوات المقبلة [56].

على صعيد التوقعات خلال عامي 2021 و2022، فمن المتوقع وفق تقديرات للبنك المركزي التونسي تسجيل معدل التضخم نحو 5.3 في المائة في عام 2021، وحوالي 5.6 بالمائة خلال عام 2022.

بالنسبة **للمغرب**، يُعد ارتفاع أسعار المواد الأولية (خاصة النفط)، والمواد الغذائية (لاسيما الزيوت النباتية)، في الأسواق العالمية من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على اتجاهات الأسعار المحلية سنة 2021. كما سيتأثر معدل التضخم كذلك بالتقلبات في إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية كنتيجة لتقلبات المُناخ، وهو ما سيؤثر على مستويات المعروض من هذه السلع.

علاوة على ذلك، يعتبر التحسن المنتظر للطلب الداخلي المدعوم بالسياسات النقدية والمالية التيسيرية، من العوامل التي من المتوقع أن تولد ضغوطاً تضخمية خلال أفق التوقع.

بناء على ما سبق، وحسب توقعات بنك المغرب في يونيو 2021، من المنتظر أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 نحو 1 بالمائة، وحوالي 1.2 في المائة خلال عام 2022.

في **الأردن**، سجل معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الأول من عام 2021 وبنسبة لم تتجاوز 0.1 بالمائة، وذلك مقابل ارتفاع نسبته 1.9 في المائة خلال الربع المماثل من عام 2020. بشكل عام، تعتمد اتجاهات الأسعار المحلية بشكل كبير على مسار أسعار النفط وأسعار الغذاء في الأسواق العالمية.

في ضوء التوقعات بارتفاع أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية، وذلك تماشياً مع زيادة الطلب وتحسن آفاق النمو العالمي، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 2.3 بالمائة في عام 2021، و2.0 في المائة في عام 2022 [57].

أما في **لبنان**، شهد الاقتصاد اللبناني ارتفاع معدل التضخم إلى 84.9 بالمائة في عام 2020 مقابل 2.9 في المائة في عام 2019 في ظل الأوضاع الداخلية التي شهدتها البلاد والتراجع في قيمة العملة المحلية، وما نتج عن ذلك من ضغوطات على المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة.

من جهة اخرى، تشكل سياسة الدعم الحالية لاستيراد المواد الأساسية عاملاً مؤثراً على اتجاهات الاسعار المحلية. ففي حال الاستمرار بهذه السياسة وفي ظل محدودية مستويات الاحتياطيات من العملة الأجنبية أن يؤثر ذلك على قدرة الدولة على الاستمرار في سياسة الدعم. من هنا تأتي أهمية الإصلاحات الرامية إلى إصلاح منظومة الدعم من خلال التركيز على الاستهداف الدقيق للمستحقين للدعم لتخفيف الضغوطات على مستويات الاحتياطي وسعر صرف العملة المحلية.

من المتوقع أن يساهم تشكيل حكومة فعالة تستكمل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الملحة في دعم مستويات الثقة وإعادة تدفق العملات والاستثمارات الاجنبية، وبالتالي تخفيف الضغط على سعر الصرف ومستوى الاسعار.

تجدر الاشارة إلى أن استمرار انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار يبقى العامل الرئيس نحو مزيد من التضخم في الأشهر والسنوات المقبلة. في هذا السياق، سيساعد إطلاق مصرف لبنان لمنصة تسجيل التعاملات بالنقد الأجنبي في توفير مرجعية أساسية لتحديد سعر الصرف الحقيقي للعملة والسيطرة على السوق الموازية للصرف وبالتالي لجم ارتفاع الأسعار من خلال تدخل مصرف لبنان لامتصاص السيولة كلما دعت الحاجة وبقدر الإمكان.

فيما يخص توقعات التضخم خلال عامي 2021 و2022، ففي ظل استمرار انتشار جائحة كورونا، وارتفاع الاسعار والتحديات التي تواجه سعر الصرف بالإضافة إلى سيناريو اتجاه الدولة إلى ترشيد الدعم، من المتوقع استمرار الضغوط التضخمية خلال أفق التوقع. هذه التوقعات ستزيد من مستوى التضخم في البلاد[58].

في **السودان**، استمر معدل التضخم في تحقيق معدلات مرتفعة، حيث بلغ نحو 379 بالمائة خلال مايو 2021 مقارنة مع نحو 363 في المائة محققة خلال الشهر السابق.

يأتي ذلك في ظل تواصل الاختلالات الداخلية والخارجية والانخفاض الذي تشهده العملة الوطنية، إضافة إلى الآثار الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19.

على صعيد التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ التضخم حوالي 103.0 بالمائة في عام 2021، ونحو 36.7 في المائة خلال عام 2022.

في **موريتانيا**، سجل معدل التضخم في شهر مايو 2021 نحو 2.7 بالمائة مقارنة بالشهر المناظر من العام

56 البنك المركزي التونسي، تونس، (2021). "صندوق النقد العربي-استبيان تقرير افاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الرابع عشر.

57 البنك المركزي الأردني، (2021) الأردن. "صندوق النقد العربي-استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الرابع عشر.

58 مصرف لبنان، (2021). لبنان، "صندوق النقد العربي-استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الرابع عشر.

السابق[59]. حيث ارتفعت أسعار كل من المواد الغذائية، والصحة، والمطاعم، والاتصالات، والملابس، والنقل، والترفيه والثقافة، والتعليم، والسكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 في المائة خلال عام 2021. وفيما يخص عام 2022، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 في المائة.

في **فلسطين**، يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات في أسعار المواد الغذائية العالمية، وكذا تكلفة الواردات السلعية والمواد الأولية، إضافة إلى أثر التطورات في مستويات الطلب المحلي وخصوصا الاستهلاك الأسري.

بناء على ما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021 بنحو 1.5 في المائة، على أساس سنوي، وارتفاعه بشكل طفيف في عام 2022 إلى نحو 1.8 في المائة.

في **جيبوتي**، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في عام 2021 نحو 2.9 في المائة. أما بالنسبة لعام 2022، فيتوقع أن يصل معدل التضخم الى حوالي 2.4 بالمائة.

في **الصومال**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 في المائة خلال عام 2021. فيما يتعلق بعام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة.

في **القُمر**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة خلال عام 2021، بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.2 في المائة خلال عام 2022.

[59] المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2021). "المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك"، مايو.

شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع بقاء معدل التضخم عند مستويات مرتفعة في الدول العربية تقارب 11 في المائة عام 2021 وتراجعه إلى 6 في المائة عام 2022

معدل التضخم في الدول العربية (في المائة)

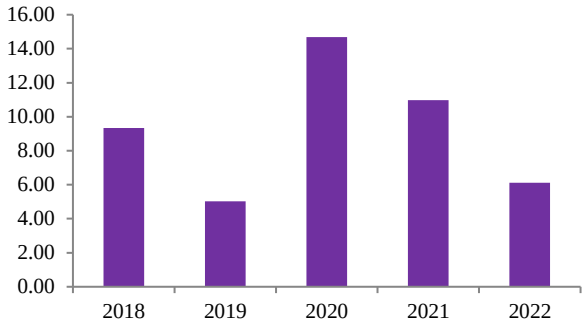

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

بفعل ارتفاع التضخم لاسيما في مجموعتي الدول العربية المستوردة للنفط والدول العربية المصدرة للنفط الأخرى

معدل التضخم في مجموعات الدول العربية (في المائة)

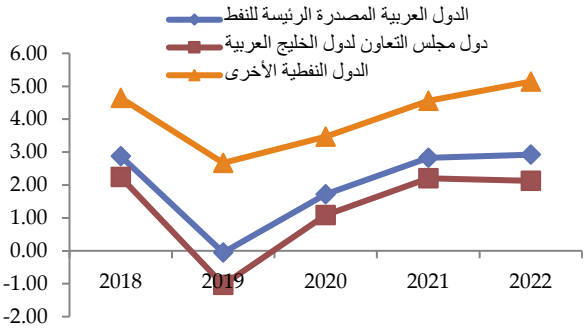

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع ارتفاع التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة إلى ما يقارب 2 في المائة خلال أفق التوقع

معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (في المائة)

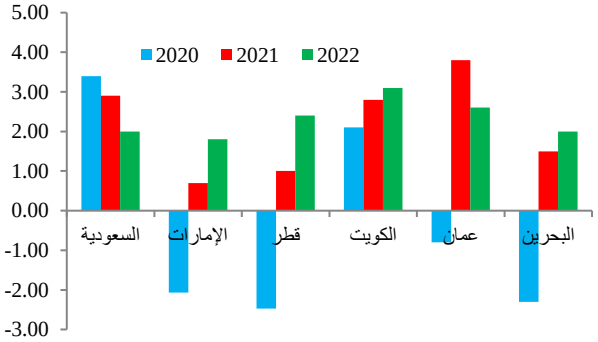

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما يتوقع ارتفاع أكبر للتضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط إلى 4.5 و5.0 في المائة عامي 2021 و2022

معدل التضخم: الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط (في المائة)

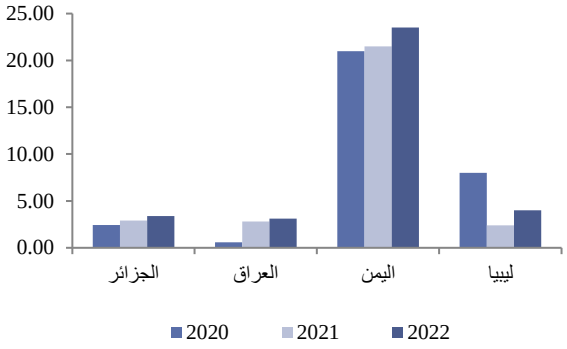

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في المقابل، من المتوقع انخفاض كبير للتضخم في الدول العربية المستوردة للنفط خلال أفق التوقع مقارنة بالمستوى القياسي لعام 2020

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط كمجموعة (في المائة)

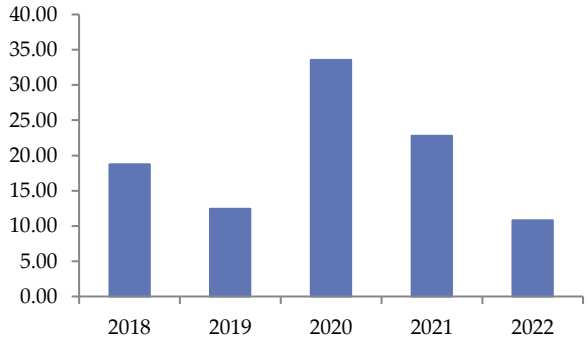

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

بفعل الارتفاع الملموس لمعدل التضخم في كل من السودان ولبنان

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط فرادي (في المائة)

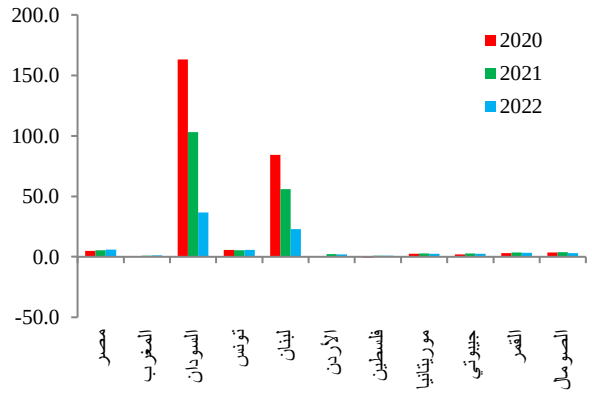

المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

الملاحق

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية

(2022-2013)

	معدل النمو بالأسعار الثابتة									
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2021	*2022
السعودية	2.7	3.6	4.1	1.7	-0.7	2.7	0.3	-4.1	3.20	3.40
الامارات	5.1	4.3	5.1	3.1	2.4	1.2	1.7	-5.9	2.40	3.80
قطـــــر	3.4	4.0	3.6	2.2	1.6	1.4	-0.2	-2.6	2.20	1.50
الكـويت	1.1	0.5	0.6	2.9	-4.7	2.4	-0.6	-8.9	2.55	4.25
عُمـــان	3.9	2.9	5.7	2.0	-0.8	2.4	-0.8	-4.3	2.25	4.18
البحـرين	5.4	4.4	2.9	3.2	4.1	2.3	2.1	-5.1	3.10	3.10
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**-5.3**	**-10.3**	**-0.8**	**4.6**	**4.6**	**2.0**	**2.8**	**-5.40**	**2.8**	**3.4**
الجـزائر	2.8	3.8	3.7	3.2	3.0	7.0	0.8	-6.0	3.98	3.05
العـراق	7.6	2.3	2.6	13.8	-1.8	2.6	6.0	-15.7	2.84	5.25
اليـــمن	4.8	-0.2	-32.7	-17.9	-11.6	-3.6	2.1	-5.0	-0.15	1.77
ليبيـــا	-52.0	-74.4	-11.7	-8.4	55.0	7.4	9.9	-59.7	196.00	23.00
الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون[1]	**4.4**	**3.0**	**0.5**	**6.0**	**-0.9**	**1.5**	**2.3**	**-10.6**	**4.0**	**4.0**
الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط[1]	**3.3**	**3.2**	**3.0**	**2.9**	**-0.4**	**1.7**	**0.9**	**-6.2**	**2.8**	**3.5**
مصـــر	2.1	2.2	4.4	4.4	4.2	5.3	5.6	2.5	3.0	4.4
المغرب	4.5	2.7	4.5	1.1	4.2	3.1	2.6	-6.3	5.3	3.3
السودان	4.4	3.6	4.9	4.8	4.7	-4.3	-2.5	-4.8	1.0	3.4
تونـــس	2.4	2.3	1.1	0.9	1.8	2.5	1.0	-8.8	3.9	3.3
لبنـــان	2.7	2.0	0.2	1.7	0.6	1.9	-6.7	-22.0	-0.6	3.3
فلسطـين	2.2	0.2	3.4	4.7	3.1	0.9	1.0	-11.5	4.4	3.0
الأردن	2.4	3.4	2.6	2.1	2.1	1.9	2.0	-3.0	2.0	2.7
موريتانيا	6.4	5.6	3.1	1.5	3.5	2.9	5.9	-3.0	2.8	3.4
جيبـوتي	6.0	6.0	6.5	6.7	4.1	4.3	7.5	-1.5	5.0	5.7
القمـــر	3.5	2.1	1.0	2.2	2.7	2.7	1.9	-2.0	2.9	3.3
الدول العربية المستوردة للنفط	**3.1**	**2.6**	**3.8**	**3.2**	**3.7**	**2.9**	**2.6**	**-2.8**	**2.9**	**3.8**
إجمالي الدول العربية [2]	**3.3**	**2.5**	**3.2**	**3.0**	**0.5**	**2.1**	**1.4**	**-5.2**	**2.9**	**3.6**

* تقديرات

(1) لا يشمل الاقتصاد الليبي نظراً للتقلبات الأخيرة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي.

(2) لا يشمل الاقتصاد الليبي نظراً للتقلبات الأخيرة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي والسوري نظراً لعدم توفر البيانات.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية
(2022 – 2013)

	معدل التضخم (%)									
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2021	*2022
السعودية	3.5	2.2	1.2	2.1	-0.8	2.5	-1.2	3.4	2.9	2.0
الامارات	1.1	2.4	4.1	1.8	2.0	3.1	-1.9	-2.1	0.7	1.8
قطـــــر	3.1	3.4	1.8	2.7	0.5	0.3	-0.9	-2.5	1.0	2.4
الكـويت	2.7	3.1	3.7	3.5	1.6	0.6	1.1	2.1	2.8	3.1
عُمـــان	1.1	1.0	0.1	1.1	1.6	0.9	0.1	-0.8	3.8	2.6
البحـرين	3.3	2.6	1.9	2.7	1.4	2.1	1.0	-2.3	2.0	2.5
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**2.7**	**2.4**	**2.2**	**2.2**	**0.4**	**2.2**	**-1.0**	**1.1**	**2.2**	**2.1**
الجـزائر	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2.0	2.4	2.9	3.4
العـراق	1.9	2.2	2.3	0.5	0.2	0.4	-0.2	0.6	2.8	3.1
اليـــمن	11.1	8.1	9.0	16.0	18.0	25.0	23.0	21.0	21.5	23.5
ليبيـــا	2.6	3.1	9.8	25.9	28.5	13.6	-2.2	8.0	2.4	4.0
الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون	**3.3**	**3.1**	**4.2**	**5.1**	**5.0**	**4.6**	**2.7**	**3.5**	**4.6**	**5.1**
الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط	**2.8**	**2.6**	**2.7**	**2.9**	**1.6**	**2.9**	**-0.1**	**1.7**	**2.8**	**2.9**
مصـــر	6.9	10.1	11.1	10.2	29.5	14.4	9.2	5.0	5.3	5.9
المغرب	1.9	0.4	1.6	1.6	0.7	1.6	0.2	0.7	1.0	1.2
السودان	37.1	37.5	17.3	17.6	32.4	72.9	51.0	163.3	103.0	36.7
تونـــس	5.8	4.9	4.9	3.7	5.3	7.3	6.7	5.6	5.3	5.6
لبنـــان	4.8	1.9	-3.8	-0.8	4.5	6.1	2.9	84.9	56.0	23.0
الأردن	4.8	2.9	-0.9	-0.8	3.3	4.5	0.8	0.3	2.3	2.0
فلسطـين	1.7	1.7	1.4	-0.2	0.2	-0.2	1.6	-0.7	1.5	1.8
موريتانيا	4.1	3.8	0.5	1.5	2.6	3.1	2.3	2.4	2.9	2.6
جيبـوتي	2.4	2.9	2.2	2.0	2.0	1.9	1.8	2.0	2.9	2.4
الصومال	..	..	..	2.3	2.9	2.7	3.0	3.5	3.9	3.1
القُمر	2.3	1.5	2.0	2.0	2.1	2.5	2.8	3.0	3.5	3.2
الدول العربية المستوردة للنفط	**10.0**	**10.9**	**7.9**	**7.7**	**19.9**	**18.7**	**12.4**	**33.5**	**22.8**	**10.8**
إجمالي الدول العربية (1)	**5.7**	**6.0**	**4.8**	**4.9**	**9.1**	**9.3**	**5.0**	**14.7**	**11.0**	**6.1**

* متوقع.

(1) باستثناء سورية.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية والمالية
صندوق النقد العربي
ص.ب: 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الإلكتروني: economics@amtaf.org.ae
Website: http://www.amtf.org.ae